في ظل استمرار الإمارات بالترويج لأهمية تطبيعها مع الاحتلال، وتأكيدها أن العلاقات بينهما لن تتأثر ولو شنّت حرب على قطاع غزة، كانت الجامعة العربية تتواطأ مع أبوظبي في عرقلة مشروع قرار فلسطيني يدين التطبيع، حتى أن دولاً عربية طلبت سحبه من التداول

الجامعة العربية تتواطأ مع الإمارات

عرقلة مشروع فلسطيني يدين التطبيع... وأبوظبي تريد علاقات حتى لو شنت إسرائيل حرباً على غزة

من تحركات في غزة رافضة للتطبيع، اغسطس الماضي (مصطفى حسونة/الأناضول)

رام الله ـ **نائلة خليل**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

لم تكتف الإمارات بإشهار تطبيعها مع الاحتلال الإسرائيلي وتسريع خطواتها بوتيرة يومية لتكثيف التعاون معه، بل إنها تعمل على منع أي حراك فلسطيني لإدانة التطبيع على الأقل، وهو ما بدا من خلال سعيها لعرقلة مشروع قرار فلسطيني كان يفترض أن تبحثه جامعة الدول العربية في اجتماعها على مستوى الوزراء، اليوم الأربعاء. غير أن العرقلة الإماراتية المترافقة مع حراك دول عربية عديدة داخل الجامعة لوقف هذا المشروع، جعلت الاجتماع الوزاري مهدداً بعدم الانعقاد، لتبدو الجامعة العربية متواطئة مع أبوظبي. يترافق ذلك مع إعلان الإمارات أن ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد سيزور إسرائيل قريباً، وتأكيدها على أنه حتى في حال حصول حرب على غزة، فإن ذلك «لن يؤثر على العلاقات الاستراتيجية» مع الاحتلال. وتدور خلافات حادة في أروقة الجامعة العربية التي يُفترض أن تعقد اجتماعاً، اليوم الأربعاء، برئاسة فلسطين، على خلفية رفض الإمارات والبحرين مشروع قرار فلسطيني يرفض اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، وتهديد أبوظبي بالانسحاب من الاجتماع. ووفق معلومات «العربي الجديد»، فقد طلبت دولة فلسطين إضافة بند على جدول الأعمال لبحث تداعيات الاتفاق على القضية الفلسطينية والممارسة العربية، لكن أبوظبي والمنامة رفضتا أن يكون هذا البند على جدول الأعمال، ولم تُبد أي دولة عربية تأييداً للطلب الفلسطيني، بل إن المغرب وموريتانيا أبدتا إزالة هذا البند.

وكشف مصدر فلسطيني مسؤول لـ«العربي الجديد»، أنه كان من المفترض أن تعمم الأمانة العامة للجامعة على الدول الأعضاء المشروع لمناقشته في الاجتماع الذي عُقد على مستوى المندوبين، الإثنين، لكنها لم تفعل، مضيفاً: «تمت إتاحة المشاورات حول مشروع القرار، أمس الثلاثاء، لكن خارج الإجراءات الرسمية للاجتماعات». وكشف أن «الإمارات قدمت مشروع قرار مضاد للمشروع الفلسطيني، يتضمن ترحيباً بالاتفاق، وأن الدول العربية أخذت علماً به». وقال المصدر: «الغريب أنه لا توجد دولة عربية واحدة عرضت علينا أن تطلع على مشروع القرار، والمفاجأة أن العديد من الدول العربية تقوم بمناشدتنا، منذ يوم الإثنين، بألا (نقسّم جامعة الدول العربية) وألا تهزوا جامعة الدول العربية) وألا تحوّلوا قضية فلسطين لقضية خلافية مثل ليبيا واليمن)». وأضاف المصدر: «على ضوء هذه المناشدات، فإن دولة فلسطين عدّلت من رفض الاتفاق إلى رفضها لكل ما ينتقص من الحقوق الفلسطينية في الاتفاق الثلاثي، ولكن حتى هذا الموقف أصبح محل نقاش». معلناً أن «الأمانة العامة للجامعة أكدت أنها لا تريد أن تصدر قراراً يرفض الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي لأن هناك دولاً سوف تتبع الإمارات في هذا الاتفاق، ولا نريد أن نقسم الجامعة».

وأمام هذه المعارك الخفية لدولة فلسطين في أروقة جامعة الدول العربية، أضاف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بنداً وطلب التمسك به في المشروع الفلسطيني وهو «إدانة الخروج عن المبادرة العربية»، وقال المصدر: «هناك احتمال ألا تطرح فلسطين مشروع القرار الذي تم تعديله من صيغة رفض الاتفاق إلى رفض أي مضامين في الاتفاق تتناقض مع الحقوق الفلسطينية المشروعة والمنصوص عليها في المرجعيات الدولية، وإدانة الخروج عن المبادرة العربية»، متابعاً: «ندرس كل الخيارات بما فيها الانسحاب من الاجتماع الذي ترأسه فلسطين»، لافتاً إلى أن الإمارات تطالب بتأجيل الاجتماع إذا لم يتم التوافق على صيغة مشروع القرار الفلسطيني حسب ما تريد من تعديلات. وأكد أنه «في حال انسحبت فلسطين التي تترأس اجتماع جامعة الدول العربية، فلن تُعقد جلسة على الأغلب». في غضون ذلك، تفاعلت قضية مهاجمة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، نايف الحجرف، اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، الذي عُقد الخميس، وانتهى بتوجيه انتقادات للإمارات على خلفية التطبيع مع إسرائيل. وطالب الحجرف في بيان، الإثنين، باعتذار القيادات الفلسطينية التي شاركت بالاجتماع وعلى رأسها عباس، عن «تجاوزات وتصريحات استفزازية ومغلوطة». وردّاً على ذلك، أكد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، رفض عباس المساس بأي من الرموز السيادية لأي من الدول العربية، بما فيها الإمارات. وشدد في تصريح، أمس، على حرص عباس ودولة فلسطين «على العلاقات الأخوية مع كل الدول العربية على قاعدة الاحترام المتبادل، ومع وجوب تمسك الأشقاء العرب بالمبادرة العربية للسلام، كما جاءت في العام 2002». في هذا الوقت، بحث رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس، خلال اتصال هاتفي، مع نائب رئيس الوزراء العماني لشؤون مجلس الوزراء فهد بن محمود آل سعيد، تداعيات اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي على حالة الإجماع العربي حول القضية الفلسطينية، معتبراً أن «مبادرة السلام العربية هي المرجعية التي حددها العرب لحل الصراع الإسرائيلي العربي، وأي تراجع عنها هو إضعاف للموقف العربي الفلسطيني». ودعا اشتية مسقط للعب دور في حوار عربي بناء لاستعادة الوحدة العربية حول مختلف القضايا وعلى رأسها قضية العرب الأولى فلسطين. من جهته، أكد آل سعيد دعم بلاده المستمر للقضية والحقوق الفلسطينية، مشيراً إلى أن «موقف السلطنة والسلطان واضح، والقضية الفلسطينية هي قضيتنا». على جبهة أخرى، كان رئيس لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية الإماراتية، علي النعيمي، يعلن في مقابلة نشرها موقع «بديبوست أمريكا أونلاين» أمس، أنه يتوقع أن يتم توقيع اتفاق التطبيع بين الإمارات والاحتلال خلال الشهر الحالي في البيت الأبيض بمشاركة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، والرئيس الأميركي دونالد ترامب، وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد. ودعا زعماء عربا آخرين للانضمام للعملية، قائلاً: «لسنا واثقين مما إذا كانت دول أخرى ستشارك في المراسم، الأميركيون يعملون على ذلك». وأضاف أن «اليوم الذي سيزور فيه ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد إسرائيل، ليس بعيداً».

واقر النعيمي بأنه حتى في حال نشوب توتر أمني مثل حرب على غزة، فإن ذلك «لن يؤثر على العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين». وهاجم القيادة الفلسطينية، قائلاً: «يجب الحديث مع الشعب الفلسطيني، القيادة تحاول استغلال الماضي بشكل سيئ، وهي عالقة في الماضي». وفي سياق رده على سؤال بشأن فرض السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية ومشروع الضم، قال إنه عندما كانت المفاوضات قائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، دار الحديث عن الموضوع، ووافقوا على تبادل أراض.

في سياق آخر، قالت هيئة البث الإسرائيلية إن وفداً من تشاد وصل سراً إلى إسرائيل، مساء الإثنين، برئاسة عبد الكريم دبيي (نجل الرئيس إدريس دبيي)، للقاء نتنياهو ووزير الاستخبارات الإسرائيلي إيلي كوهين، لبحث مواضيع تتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي.

> لم تُبد أي دولة عربية تأييداً لطلب بحث المشروع الفلسطيني
>
> مسؤول إماراتي: زيارة محمد بن زايد إلى إسرائيل ليست بعيدة

للحديث تتمة...

الجزائر... دستور وجرعة إصلاح

عثمان لحياني

تقطع الجزائر مرحلة دقيقة وحساسة في منعطف سياسي حاسم، تتحدد على أساسه الكثير من خيارات المستقبل وملامحه، في العلاقة مع نظام سياسي جديد، وإعادة تأطير الحياة الاقتصادية وتطهيرها من مكونات الفساد والتداخل مع المال السياسي، وتحرير المبادرة المجتمعية وترشيد الثروة والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد. هذه عناوين التحول المفترض بعد ثورة سلمية، وهي في الأصل مطالب عميقة للجزائريين وليست وليدة حراك فبراير/شباط 2019 فقط، وهي في الوقت ذاته عناوين تتبنى السلطة الإيفاء بها. دقة المرحلة في الجزائر ترتبط بالدستور الجديد الذي يطرحه الرئيس عبد المجيد تبون للاستفتاء الشعبي في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. النص الأول، الذي نشر في مايو/أيار الماضي لاقى اعتراضاً سياسياً وشعبياً كبيراً، والنص الجديد، بحسب المواقف الأولية، يسير إلى الوضع نفسه، بحيث لا تُبشر المواقف والقراءات الأولى المعلنة من النخب السياسية والمدنية بأنه يحظى بالقبول.

ثمة مبررات كثيرة تقف خلف هذا الموقف. ناهيك عن آلية صياغته، فإن الدستور الجديد لم يحسم طبيعة النظام السياسي الذي يحكم البلد، وخلق تزاوجاً عجيباً وغير مفهوم بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي. وبخلاف ما يسوق من أنه يصون البلد من الانحراف إلى الحكم الفردي، فإنه ليس كذلك بالضرورة، لكونه يبقي هامشاً كبيراً من الصلاحيات للرئيس. وحتى صلاحية تعيين أعضاء ورئيس هيئة الانتخابات، تمت مصادرتها لمصلحة الرئيس.

لكن تُخب السلطة تدفع إلى زاوية نقاش أخرى، على أساس أن الدستور الجديد يتيح، نظرياً، انتصارات تقدمية في مجال الحريات، كحرية التنظم وإنشاء الجمعيات وحق الاجتماع والتظاهر بمجرد «التصريح».

يقود هذا إلى أسئلة على سبيل النقاش. هل يمكن البناء على ما يقترحه الرئيس والسلطة من هوامش جديدة للحريات، وحرية التنظم، وتنظيم سياسي جديد والعمل في سياقه، لافتكاك مزيد من المطالب؟ وهل المجتمع الجزائري بحركيته الراهنة مستعد لقبول مجرد جرعة جديدة من الإصلاحات بدلاً من التغيير؟ من الصعب إيجاد إجابة على ذلك. لكن الجزائريين يدركون في الغالب أن «سيستم» الإصلاح بالجرعة، الذي تم تجريبه من قبل في محطات مختلفة، لم تعد مجدية. ما يحدث في الجزائر للأسف يمكن أن يكون أي شيء: إصلاح سياسي أو تغيير من الداخل أو مراجعات، لكنه ليس انتقالاً ديمقراطياً.

شرق غرب

ليبيا: خروقات التهدئة تهدد اجتماعات بوزنيقة

تحاول مليشيات اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر تكرير اي اتفاق قد يتم التوصل اليه في بوزنيقة المغربية، عبر مواصلة خرق التهدئة

بوزنيقة ـ **عادل نجدي**
طرابلس ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي كان التفاؤل يسود اجتماعات وفدي المجلس الأعلى للدولة في ليبيا وبرلمان طبرق، في مدينة بوزنيقة المغربية، بإمكانية التوصل إلى مزيد من التفاهمات بينهما، فإن مواقف وتصريحات من جانب قادة معسكر اللواء المتقاعد خليفة حفتر عكست رغبة في وضع عراقيل جديدة أمام المساعي الحالية لإطلاق عملية سياسية جديدة، عبر خرق جديد للتهدئة، ورفض المتحدث باسم قوات حفتر أحمد المسماري حل نزع السلاح من سرت والجفرة. وبعد أن كان من المتوقع انتهاء الجلسات بين وفدي المجلس الأعلى الدولة وبرلمان طبرق، مساء أمس الأول، تم تمديد المشاورات يوماً إضافياً في بوزنيقة. وكشف مصدر متابع لجلسات الحوار، لـ«العربي الجديد»، أن قرار تمديد جلسات الحوار الليبي التي تهدف إلى تثبيت وقف إطلاق النار وكيفية تقاسم السلطة من خلال إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتوحيد الحكومة، جاء بطلب من وفدي المجلس الأعلى للدولة الليبي وبرلمان طبرق، مرجحاً أن يتم التمديد ليوم إضافي ثان لاستكمال المفاوضات، ولا سيما في ظل الأجواء الإيجابية التي سادت الجلسات، وحرص الفرقاء على إبداء رغبة واضحة في التوافق، وكذا توصلهم إلى تفاهمات. ويأتي قرار تمديد الحوار الليبي بُعيد ساعات من إعلان عضو وفد المجلس الأعلى للدولة عبد السلام الصفراوي، عن توصل الفرقاء الليبيين إلى بعض التفاهمات.

لكن مواقف وتصريحات من جانب قادة شرق ليبيا يبدو أنها تعكس رغبة في وضع عراقيل جديدة أمام مساعي إطلاق عملية سياسية جديدة. فقد أعلنت قوات حكومة الوفاق عن «حالة الاستنفار والاستعداد التام»، بعد إطلاق مليشيات حفتر وابلاً من صواريخ «غراد» باتجاه تمركزاتها على تخوم سرت، في رابع خرق لإعلان وقف إطلاق النار في 21 أغسطس/ آب الماضي. وقال الناطق باسم قوات حكومة الوفاق محمد قنونو، أمس الثلاثاء، إن «قوات الجيش تنتظر تعليمات القائد الأعلى للجيش للردّ على مصادر النيران في المكان والزمان المناسبين»، مشيراً إلى أن مليشيات حفتر مستمرة في خرق وقف إطلاق النار والاعتداء على مواقع قوات «الوفاق» للمرة الرابعة منذ إعلانه.

وتأتي محاولات حفتر لتوتير الأوضاع الميدانية على تخوم سرت، وسط البلاد، في الوقت الذي تحاول فيه اللجنة العسكرية المشتركة «5 + 5» التوصل إلى خطة لإخلاء المدينة من السلاح، برعاية أممية، ما يراه المحلل السياسي الليبي مروان ذويب محاولات متكررة من جانب حفتر لجرّ المنطقة لمواجهات عسكرية تقوض مساعي الذهاب إلى طاولة حوار سياسي جديدة.

وجدّد المتحدث باسم المليشيات أحمد المسماري، في تصريح لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية نشر أمس، رفض حلّ نزع السلاح من سرت والجفرة، واصفاً المقترح بـ«الخطير جداً»، معتبراً أن «الصراع يجري في طرابلس بين قياداتها، وأن سرت لا يوجد فيها صراع مسلح لإخلائها من السلاح».

وتعليقاً على لقاءات المغرب بين الممثلين الليبيين، قال المسماري إن «الاجتماعات إن كانت في إطار مبادرة إعلان القاهرة لحل الأزمة الليبية أو مخرجات مؤتمر برلين، فالقيادة العامة (قيادة مليشيات حفتر) ترحب بذلك، لأنها رحبت في السابق بهذه المبادرات»، لكنه استدرك بالقول: «لم نسمع شيئاً من رئاسة البرلمان الليبي، ولا أي تفاصيل، ولا علم لي حول وجود اتصالات بين رئاسة البرلمان والقيادة العامة أم لا. لا أعلم هل هو تحفظ من القيادة العامة على اجتماعات المغرب أم صمت لإعطاء فرصة للحوارات السياسية لبحث حل الأزمة؟».

وإزاء هذا الموقف الغامض الموازي لمحاولات خرق وقف إطلاق النار، طفت إلى السطح تصريحات من جانب حلفاء حفتر المحليين، تصف لقاءات بوزنيقة المغربية بـ«جلسات تقاسم المناصب السيادية»، من بينهم السنوسي الحليق، قائد المليشيات القبلية الموالية لحفتر والمسؤولة عن إغلاق الحقول النفطية، الذي هدّد برفض أي نتائج إذا لم تنل برقة حصتها من المناصب السيادية، ومن بينها النفط، وفق تصريح له لتلفزيون موال لحفتر. وأقرّ المتحدث باسم مجلس نواب طبرق عبد الله بليحق، من جانبه، بأن هدف ممثلي مجلس نواب طبرق من اللقاءات في المغرب «توزيع المناصب السيادية». وقال بليحق، لـ«العربي الجديد»، إن هذه اللقاءات «تمهيدية لطاولة الحوار السياسي»، لكنه استدرك بالقول: «إذا توصل ممثلونا في المغرب لخطة لتوزيع المناصب السيادية، يمكن بعدها الحديث عن طاولة حوار سياسي».

> اعلنت قوات «الوفاق» الاستنفار بعد تعرضها لصواريخ غراد

الاحتلال يعتقل 50 فلسطينيا في الضفة

شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال اليومين الماضيين، حملة اعتقالات واسعة في أنحاء متفرقة في الضفة الغربية، طاولت أكثر من 50 فلسطينياً، غالبيتهم من محافظة الخليل. وقالت مصادر أمنية لوكالة الأنباء الفلسطينية، إن قوات الاحتلال اعتقلت 45 فلسطينياً من الخليل، غالبيتهم أسرى محررون، فيما جرى اعتقال 4 فلسطينيين من بيت لحم، وفلسطينياً من طولكرم. ووصف نادي الأسير الحملة بالأكبر منذ بداية 2020، ما يُشكل جريمة في ظل استمرار كورونا. (قنا)

معارضة اوروبية للاستيطان

أعربت دول الاتحاد الأوروبي، أمس الثلاثاء، عن قلقها ومعارضتها الشديدة لسياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بعمليات هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية، وللاستيطان. وقال بيان للاتحاد، إن استمرار ذلك «ينتهك القانون الدولي ويعيق السلام العادل، ويقوّض بشكل خطير إمكانية أن تكون القدس عاصمة مستقبلية للدولتين». (قنا)

لبنان: اديب يطلع عون على مشاورات تأليف الحكومة

التقى الرئيس اللبناني ميشال عون أمس الثلاثاء، في القصر الجمهوري، رئيس الحكومة المكلف مصطفى أديب (الصورة) الذي وضعه في أجواء المشاورات التي يجريها لتشكيل الحكومة. واكتفى أديب إثر اللقاء، بالتأكيد للصحافيين، على أنه «في مرحلة تشاور مع الرئيس عون»، آملاً أن تفضي المشاورات إلى «خير». (العربي الجديد)

«امنستي» تشكك بتحقيق مرفأ بيروت

كشف مصدر مطلع على التحقيق اللبناني الجاري حول انفجار مرفأ بيروت، لـ«العربي الجديد»، أن المحقق العدلي القاضي صوان سيستمع خلال الأيام المقبلة إلى عدد من الوزراء الحاليين والسابقين المعنيين تبعاً لصلاحياتهم، فيما خرج تشكيك دولي في شأن حياد هذا التحقيق. وقالت منظمة العفو الدولية (امنستي) في بيان، إنه «بعد مرور شهر على الانفجار الدامي، بات من الواضح على نحو متزايد أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات اللبنانية للنظر في الأحداث المأساوية التي وقعت، ليست مستقلّة ولا حيادية»، مجدّدة دعوتها لإنشاء آلية دولية لتقصي الحقائق. (العربي الجديد)

تحصينات لـ«قسد» في ريف حلب

بدأت قوات «قسد» السورية الديمقراطية (قسد) عمليات حفر وبناء أنفاق في محيط مدينة عين العرب بريف حلب شمالي سورية، في وقت تعرضت فيه مواقعها في ناحية تل رفعت لقصف من الجيش التركي. وقالت مصادر مقربة من «قسد»، لـ«العربي الجديد»، إن الأخيرة بدأت بحفر وبناء الأنفاق، متوقعة أن يشن الأتراك عملية عسكرية ضدها في المدينة، وذلك بعد ليلة قصف فيها الجيش التركي مواقع للمليشيات الكردية في محاور قرى شوارغة والمالكية ومرعناز في ناحية تل رفعت. (العربي الجديد)

زيارة الوفد الروسي لدمشق: رمي للكرة بملعب الأسد

رمت روسيا من خلال زيارة وفدها لدمشق أخيراً، الكرة بملعب النظام، داعية إياه إذا أراد تحقيق تقدّم بالمشاريع الاقتصادية، لمساعدتها عبر اجراء إصلاحات سياسية، مع ضمان مصالح موسكو أولاً وأخيراً

عدنان أحمد

اعتبرت الكثير من التحليلات السياسية، أنّ الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ونائب رئيس الوزراء ومسؤول الملف الاقتصادي في الحكومة الروسية يوري بوريسوف إلى دمشق، محطة مفصلية في العلاقات بين الجانبين، وخصوصاً لجهة تحديد ملامح المرحلة المقبلة في سورية، والتي سيكون لروسيا دور أساسي فيها، كما كان لها الدور الحاسم خلال السنوات الماضية. وإذا كانت الجوانب الاقتصادية، وما ذكر في وسائل إعلام النظام وروسيا، عن إعادة الإعمار، تصدّرت عناوين الزيارة، فإنّ القضايا السياسية «الحساسة» كانت في صلبها أيضاً، فضلاً عن ضغط الروس لربط التقدّم في المشاريع الاقتصادية، بإجراء «إصلاحات» سياسية ذات مغزى من جانب النظام. ونقلت مراسلة صحيفة «كومبرسانت» الروسية في دمشق، ماريانا بيلينكا، عما وصفته بـ«مصدر روسي متابع لعملية التسوية السورية» قوله إنّه «في حال لم يتجه نظام الأسد نحو الإصلاحات، فإنه سيبقى من دون أموال ومن دون جزء من سورية، وهذا سيكون قراره». وأضافت المراسلة التي المحت إلى أنها تستند في حديثها إلى معلومات استقتها من مساعد وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، أنّ «الكثير مما سيحدث في سورية سيكون معتمداً في الوقت نفسه على سياسة أميركا المستقبلية، وماذا سيحدث بعد الانتخابات الرئاسية هناك»، مشيرةً إلى أنه «حان الوقت بالنسبة لموسكو لتحديد الخيارات بما يتعلق باستراتيجية وجودها في سورية، أو بالأحرى وفق أي شروط ستبقى». وقالت إنّ روسيا «حددت بالفعل خياراتها».

ووفق التصريحات المعلنة في دمشق، فإنّ الزيارة ركزت على آليات إعادة تأهيل الاقتصاد السوري ومواجهة الضغوط المتزايدة عليه من خلال العقوبات الغربية، بالتوازي مع مناقشة سبل دفع العملية السياسية مع التركيز على ضرورة منح اللجنة الدستورية الوقت الكافي لإتمام عملها.

واعتبر رئيس النظام السوري، بشار الأسد، خلال استقباله الوفد الروسي، أنّ سورية وروسيا «نجحتا بإجراز تقدّم في تحقيق حلّ مقبول للطرفين في العديد من القضايا»، مشدداً على «الأهمية الكبيرة لنجاح الاستثمارات الروسية في سورية».

وخلال مؤتمر صحافي مشترك، حضره بوريسوف ولافروف مع وزير خارجية النظام وليد المعلم، قال بوريسوف إنّ الطرفين «توصّلا إلى اتفاقات للتعاون في إعادة تأهيل نحو أربعين منشأة سورية مهمة، خصوصاً ما يتعلق بالبنى التحتية لقطاع الطاقة واستخراج النفط والغاز، وكذلك إعادة إعمار عدد من محطات الطاقة الكهربائية». كما أشار إلى إبرام اتفاق حول استخراج النفط من البحر على السواحل السورية.

في الشقّ السياسي، وربما هو الأهم، لأنّ أي مشاريع اقتصادية ستظلّ رهينة حصول تغيير سياسي، شدّد لافروف على أهمية استكمال عمل اللجنة الدستورية، ودفع تطبيق القرار الأممي 2254 المتعلق بمحادثات السلام، فيما برز تباين في موقفي الطرفين بشأن كيفية التعامل مع الأكراد في سورية. وحين سئل المعلم عن موقفه من اتفاق الإدارة الذاتية الكردية مع «منصة موسكو» بقيادة قدري جميل، قال إنّ «أي اتفاق يتعارض مع الدستور السوري لا ندعمه»، فيما دافع لافروف عن الاتفاق، لكنه اعتبر أنّ «روسيا ليست طرفاً فيه، وإن جرى توقيعه في موسكو». وفي السياق، ذكر مصدر مطلع على أجواء الزيارة، لـ«العربي الجديد»، أنّ موسكو تعمل على حلّ بعض القضايا المتعلقة بالأكراد في سورية لتحقيق هدفين؛ الأول إبعادهم عن الأميركيين، والثاني الانفتاح الاقتصادي على مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية (قسد) بهدف التخفيف من عواقب قانون «قيصر» الأميركي. وحسب مصدر كردي تحدث لـ«العربي الجديد»، فإنّ العلاقة مع الأكراد لم تحتلّ حيزاً كبيراً من مباحثات الوفد الروسي في دمشق، مشيراً إلى أن الروس غير متحمسين لوضع خاص ودور جديد للأكراد في سورية، بالنظر إلى معارضة النظام، والاعتراضات الإقليمية، خصوصاً من جانب تركيا، على ذلك. ورأى المصدر أن أقصى ما يمكن أن تدعمه موسكو بالنسبة لقضية الأكراد هو «رفع نسبة مشاركتهم السياسية، وإدارة بعض شؤونهم المحلية، لكن من دون تشكيل أي كيان مستقل».

إلى ذلك، حرص لافروف والمعلم خلال المؤتمر الصحافي، على نفي وجود ترابط بين الملفين الاقتصادي والسياسي. وقال المعلم إنّ موسكو لم تضع سقفاً زمنياً لعمل اللجنة الدستورية، مقابل تقديمها مساعدات اقتصادية، وهو أمر أكده لافروف الذي أشار إلى أنّ «اللجنة الدستورية ليست مرتبطة بسقف زمني، ويجب منحها الفرصة كاملة لإنجاز عملها من دون تدخل خارجي». كما قال المعلم إنّ أي نتائج تتوصّل إليها اللجنة ستعرض على استفتاء شعبي، مستبعداً احتمال تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية المقبل في حال لم تنه اللجنة عملها في جنيف، كما دعم لافروف هذه النقطة بقوله إنه «طالما لم يتم وضع دستور جديد، فإنّ البلاد تسير وفقاً للدستور القائم».

غير أنّ المصدر السوري المطلع على أجواء الزيارة، ذكر أنّ موسكو «نصحت نظام الأسد بمساعدة روسيا على ضخّ الأوكسجين في الاقتصاد السوري من خلال القيام بإصلاحات سياسية ملموسة وإجراء إصلاح دستوري وفق القرار 2254، إضافة إلى ضبط العلاقة مع إيران، والابتعاد عنها تدريجياً، كونها باتت في مرمى النيران الإقليمية والدولية، وكذلك إبعادها عن جنوب سورية، وذلك تمهيداً لإعادة دول عربية العلاقات مع النظام والمساهمة في إعمار سورية».

وحول الخلاف حول الدور الإيراني في سورية، قال لافروف في المؤتمر الصحافي مع المعلم إنّ «الوجود الإيراني في سورية أمر لا يخص روسيا، بل هو قرار سيادي للنظام السوري»، في إشارة إلى أنه يلقي بالكرة في ملعب النظام ليتصدّر مسألة تحجيم إيران في سورية.

وفي سياق متصل، يفهم من حديث لافروف وجود خلافات بين أطراف مسار أستانة (روسيا، تركيا وإيران)، إذ قال إنه «لا يمكن إيجاد تطابق كامل في المواقف بين أي أطراف»، مشدداً على أنّ «المهم أنّ موسكو وأنقرة وطهران جمعتهم الرغبة في منع انزلاق سورية نحو السيناريو العراقي أو الليبي». وأشاد لافروف بالاتفاقات الروسية - التركية في إدلب، وقال إنها «تسير نحو التطبيق، على الرغم من أنّ ذلك يجري ببطء»، متجاهلاً الخروقات اليومية من جانب قوات النظام لتلك الاتفاقيات، والمعطيات الكثيرة حول تحضيرات يجريها لاستئناف العمليات العسكرية هناك على نطاق واسع.

والخلاصة، أنّ روسيا تضغط على النظام من أجل استثمار إنجازاتها العسكرية لأقصى درجة ممكنة عبر السياسة والاقتصاد وصفقات يبدو أنّ الأميركيين ليسوا في واردها حالياً، بسبب انشغالهم في الانتخابات الرئاسية، وذلك وفق رؤية حدّدها الأقصى حلّ سياسي مع تحسين الاقتصاد، والأدنى مواصلة الدعم الروسي المحدود للنظام لمنعه من السقوط، مع التأكيد على حصة روسيا في جميع قطاعات الاقتصاد. والرسالة الروسية في الحالتين هي الكرة في ملعب نظام الأسد، ونحن بحاجة إلى ضمانات ألا يضيع «حقنا» أيا كان قراركم.

المعلم خلال المؤتمر الصحافي مع لافروف وبوريسوف (وائل بشارة/فرانس برس)

موقف حرج للنظام

يعلم الروس أنّ النظام في موقف حرج عموماً، وليس عنده ترف رفض مقترحات موسكو. وحسب مصدر مطلع تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن النظام «سيمنح روسيا ما تريده اقتصادياً، لأنها أعطته الاخير للمحافظة على الحكم اطول فترة ممكنة، وسيسعى للعمل معها حتى يجد فرصة للانفتاح على الغرب من بوابات مختلفة. والروس يدركون أنّ النظام يحسن اللعب على الحبال، وربما سيعملون مع الأوروبيين والأميركيين لمنع إمكانية قيامه بانقلابات كبيرة».

الحدث

اجتمعت معظم الزدود الدولية على الأحكام السعودية في قضية قتل جمال خاشقجي على رفضها، ووصفها بغير الشفافة بل بأنها استهزاء بالعدالة، خصوصاً أنها لم تكشف من أصدر الأمر بارتكاب هذه الجريمة التي تحاول الرياض اليوم طي صفحتها بشكل نهائي

وصفت جنكيز الأحكام بأنها استهزاء بالعدالة (الأناضول)

اغتيال خاشقجي

رفض دولي للأحكام السعودية ومطالب بكشف الحقيقة

العدالة لم تتحقق

قال الباحث في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، حسين إيبش، في حديث لوكالة «فرانس برس»: «لا اعتقد أنّ الأحكام ستدّشن خطا إيجابيا في قضية جمال خاشقجي». وأضاف: «لا يبدو للعالم الخارجي أنّ العدالة قد تحققت. قد تبقى هذه القضية تطارد السعوديين لفترة طويلة».

لم تقنع الأحكام التي أصدرها الإثنين في قضية اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، والتي جاءت بصيغة القطعية لطي ملف هذه الجريمة، مختلف المنظمات الدولية والجهات المعنية بالقضية، خصوصاً أن الأحكام اقتصرت على سجن ثمانية مدانين لم تُكشف عن هوياتهم لفترات تتراوح بين سبع و20 سنة، بعد محاكمة بعيدة عن الإعلام. ووُصفت هذه الأحكام بالبعيدة عن الشفافية وبأنها لا تتناسب مع حجم الجريمة، بل بأنها استهزاء بالعدالة، خصوصاً مع عدم الكشف عمن أصدر الأوامر لقتل خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول في 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2018.

وأعلنت الأمم المتحدة أن المحاكمة التي أجرتها محكمة في الرياض في قضية مقتل خاشقجي بعيدة عن الشفافية. وجدّد المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان روبرت كولفيل، أمس في مؤتمر صحافي في جنيف، تأكيده معارضة الأمم المتحدة لعقوبة الإعدام، مضيفاً «لن نعارض بيان (المحكمة السعودية) من هذه الجهة، لكن هذه الجريمة كانت بغيضة ومرعبة جداً، لقد كانت جريمة مروعة». وذكر أن المحاكمة التي جرت في السعودية كانت بعيدة عن الشفافية وأن الأحكام الصادرة لا تتناسب مع حجم الجريمة، مشدداً على ضرورة حصول المتهمين على أحكام بالسجن لفترات أطول بكثير. وأشار إلى أن المشكلة الكبرى في قضية مقتل خاشقجي تكمن في «الشفافية» و«المحاسبة». وتابع: «أولئك المسؤولون (عن مقتل خاشقجي) يجب مقاضاتهم وصدور أحكام تتناسب مع حجم الجريمة».

وكانت المقررة الخاصة للأمم المتحدة، المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أغنيس كالامار، قد وصفت يوم الإثنين الأحكام الصادرة بأنها تأتي في إطار «محاكاة ساخرة للعدالة»، و«لا تحمل أي شرعية قانونية أو أخلاقية». وجاءت في نهاية عملية لم تكن عادلة أو شفافة». وأشارت إلى أن «المسؤولين رفيعي المستوى الذين نظموا عملية إعدام خاشقجي أفلتوا منذ البداية وبالكاد تأثروا بالتحقيق والمحاكمة». وتابعت: «أما في ما يتعلق بالمسؤولية الفردية للشخص على رأس الدولة، ولي العهد محمد بن سلمان، فقد ظل محمياً جيداً ضد أي نوع من التدقيق الهادف في بلاده». وفي السياق، اعتبرت خديجة جنكيز، خطيبة خاشقجي، أن أحكام السعودية بحق 8 مدانين «أفلتت المسؤولين الفعليين عن الجريمة»، واصفة إياها بأنها «استهزاء بالعدالة». وأضافت في تغريدة عبر حسابها في «تويتر»: «يعلم الجميع أن المسؤولين فعلاً عن مقتل جمال خاشقجي ليسوا الثمانية الذين تمت إدانتهم وسجنهم، ولكن أولئك الذين خططوا وقرروا وأصدروا الأوامر باغتياله بهذه الطريقة البشعة». وأضافت جنكيز، في بيان لاحق، بأن الحكم «يمثل مجدداً استهزاء بالعدالة»، مضيفة أن المملكة لم تجب عمن خطط، ومن أمر، وأين الجثة حتى الآن؟ ومؤكدة أن المجتمع الدولي لن يقبل بهذه «المهزلة». وتابعت أنها «أكثر إصراراً من أي وقت مضى على القتال من أجل تحقيق العدالة لخاشقجي».

من جهتها، دانت منظمة «أطباء بلا حدود» هذه الأحكام. وقال الأمين العام للمنظمة كريستوف دولوار لوكالة «فرانس برس»: «لم تسمح هذه المحاكمة التي غاب عنها الجمهور والصحافيون بمعرفة الحقيقة وكشف ما حصل في الثاني من أكتوبر 2018 في القنصلية السعودية في إسطنبول ومن أصدر مسبقاً الأمر بارتكاب جريمة الدولة هذه».

في السياق نفسه جاء التعليق التركي على القضية، علماً أن محكمة في إسطنبول بدأت في يوليو/ تموز الماضي محاكمة غيابية لعشرين سعودياً، بينهم مساعدان سابقان لولي العهد الذي ينفي أي تورّط له في الجريمة. وكتب المتحدّث باسم الرئاسة التركية، فخر الدين التون، على «تويتر»، أنّ «الحكم النهائي الذي أصدرته محكمة سعودية في قضية تصفية الصحافي خاشقجي لم يرتقِ إلى مستوى توقعات تركيا والمجتمع الدولي». وتابع «ما زلنا لا نعلم ماذا حصل لجثة خاشقجي، من أراد التخلّص منه، وما إذا كان هناك متعاونون محليون، ما يثير شكوكاً حول مصداقية الإجراءات القضائية في السعودية». وحضّ التون السلطات السعودية على التعاون مع التحقيق التركي في جريمة القتل. وتابع: «إنّ كشف ملابسات جريمة قتل جمال خاشقجي التي ارتكبت داخل حدود تركيا، وتحقيق العدالة، هو واجب يمليه القانون والضمير»، مضيفاً «إنّها الوسيلة الوحيدة لضمان عدم حصول أعمال وحشية مماثلة في المستقبل». مقابل ذلك، وبعدما كانت السلطات قد ضغطت على عائلة خاشقجي لإصدار عفو عن قتلته في مايو/ أيار الماضي، وهو ما مهّد الطريق لإلغاء خمسة أحكام بالإعدام كانت قد أصدرتها محكمة سعودية في قضية خاشقجي، سارعت وسائل إعلام سعودية إلى التنقّل عن محامي عائلة خاشقجي، معتصم خاشقجي، قوله إن الحكم الذي أصدرته محكمة سعودية «عادل ورادع». وقال المحامي إن «الجرائم المرتكبة من هؤلاء المحكوم عليهم جرائم كبيرة، والأحكام في الحق العام المتضمنة عقوبات السجن المختلفة هي أحكام عادلة ارتضتها المحكمة التي تحكم بشرع الله والنظام العام». ورأى أن الأحكام «تعتبر رادعاً لكل مجرم مسيء مهما كان». يُذكر أن الرياض بعدما كانت قد نفت في البداية مقتل الصحافي السعودي عادت تحت الضغوط لتأكيد مقتله داخل القنصلية، إثر «شجار» مع موظفين سعوديين حكوميين، وأوقفت 18 مواطناً. وبعد نحو 3 أشهر على الاعتراف بمقتله، بدأت محاكمة المتهمين غير المعروفين إعلامياً، من دون الكشف عن مكان المسؤولين فعلاً عن مقتل جمال خاشقجي ليسوا الثمانية الذين تمت إدانتهم وسجنهم، ولكن أولئك الذين خططوا وقرروا وأصدروا الأوامر باغتياله بهذه الطريقة البشعة». وأضافت جنكيز، في بيان لاحق، بأن الحكم «يمثل مجدداً استهزاء بالعدالة»، مضيفة أن المملكة لم تجب عمن خطط، ومن أمر، وأين

> الأمم المتحدة: الأحكام الصادرة لا تتناسب مع حجم الجريمة
>
> مسؤول تركي: ما زلنا لا نعلم ماذا حصل لجثة خاشقجي

(فرانس برس، الأناضول)

متابعة

مُسيّرات يومية للحوثيين في أجواء السعودية... وابتزاز عبر المطار

يكثف الحوثيون من محاولات استهدافهم لمواقع حيوية جنوبي السعودية بالمسيرات، بعد سلسلة استهدافات لقياديين لهم من قبل التحالف

أعلنت السعودية أمس الثلاثاء، مجدداً، اعتراضها طائرة من دون طيار حوثية، كانت مخصصة لاستهداف مرافق حيوية جنوبي البلاد. ويأتي الإعلان السعودي، والذي أصبح مكرراً خلال الأيام الماضية، مع تكثيف الجماعة أخيراً هجماتها بهذا النوع من الطائرات، على مواقع داخل الأراضي السعودية، تقول إنها أصابتها بدقة، وذلك فيما تحتدم معركة مأرب بين الحوثيين والحكومة اليمنية، بالتزامن مع عمليات استهداف بغارات جوية نفذتها السعودية، وطاولت عدداً من قيادات «أنصار الله».

وأعلن «التحالف» السعودي في اليمن، أن قواته دمرت أمس الثلاثاء، طائرة مسيرة مفخخة تابعة للحوثيين، أطلقت باتجاه السعودية. وقال المتحدث باسمه، تركي المالكي، في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية «واس»، إن «قوات التحالف المشتركة تمكنت (أمس) من اعتراض وتدمير طائرة من دون طيار مفخخة أطلقتها الميليشيا الحوثية الإرهابية بطريقة ممنهجة ومتعمدة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية والمدنيين بالمنطقة الجنوبية (للسعودية)»، دون تقديم تفاصيل. وكان المتحدث العسكري للحوثيين، يحيى سريع، أكد أمس، أن سلاح الجو المسير التابع لجماعته، نفذ هجمات بطائرات مسيرة على مطار أبها، مضيفاً أن القصف «أصاب هدفه بدقة، ما أدى إلى توقف الرحلات الملاحية في المطار لساعات». وقال سريع، بحسب ما نقلت عنه قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين، إن «الاستهداف يأتي في إطار الرد الطبيعي على التصعيد المتواصل لقوى العدوان وحصارهم المستمر للشعب اليمني العظيم».

وخلال الفترة القصيرة الماضية، صعد الحوثيون من هجماتهم تجاه السعودية، عن طريق إطلاق طائرات مسيرة وصواريخ بالستية، بشكل شبه يومي. وكانت الجماعة أعلنت أول من أمس الأحد، تنفيذها هجوماً واسعاً بطائرات مسيرة على «مواقع حساسة» في مطار أبها. وقال المتحدث العسكري للجماعة إن الاستهداف، «يأتي رداً على التصعيد الجوي المتواصل» من «التحالف». من جهتها، نقلت «واس» عن «التحالف» بياناً أفاد بأن قواته «تمكنت من اعتراض وتدمير طائرة دون طيار مفخخة بالأجواء اليمنية».

إلى ذلك، أدانت حكومة عبد ربه منصور هادي أمس، إغلاق الحوثيين مطار صنعاء أمام الرحلات الأممية، وذلك اعتباراً من اليوم الأربعاء، بحجة نفاد الوقود. وعدّت وزارة الخارجية اليمنية، في بيان، الإعلان الحوثي حول إغلاق المطار بمثابة «استمرار لسياسة المتاجرة بمعاناة اليمنيين»، معتبرة أن ذلك «سيكون محاولة بائسة للتغطية على سرقتهم لأكثر من 50 مليار ريال يمني (نحو 83 مليون دولار) من عائدات المشتقات النفطية في محافظة الحديدة (غرب البلاد)، التي كانت مخصصة لدفع مرتبات الموظفين المدنيين في اليمن». وأوضحت الوزارة أنه «خلال الفترة من يناير/كانون الثاني وحتى أغسطس/آب الماضيين، زادت كمية الوقود الواردة إلى اليمن بنسبة 13 في المائة مقارنة بعام 2019، وما الأزمة الحالية للوقود في مناطق سيطرة الحوثيين سوى اختلاق ممنهج من قبلهم». ولفتت إلى أنه «تم توريد أكثر من 3,2 ملايين طن من المشتقات النفطية لليمن خلال الفترة ذاتها، وهي كمية تكفي لاحتياجات البلاد لأكثر من 11 شهراً، منها 53 في المائة وزعت للمناطق الخاضعة للحوثيين، سوى اختلاق ممنهج من قبلهم». ولفتت إلى أنه «تم توريد أكثر من 3,2 ملايين طن من المشتقات النفطية لليمن خلال الفترة ذاتها، وهي كمية تكفي لاحتياجات البلاد لأكثر من 11 شهراً، منها 53 في المائة وزعت للمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين سوى اختلاق ممنهج من قبلهم». ولفتت إلى أنه «تم توريد أكثر من 3,2 ملايين طن من المشتقات النفطية لليمن خلال الفترة ذاتها، وهي كمية تكفي لاحتياجات البلاد لأكثر من 11 شهراً، منها 53 في المائة وزعت للمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين سوى اختلاق ممنهج من قبلهم». ولفتت إلى أنه «تم توريد أكثر من 3,2 ملايين طن من المشتقات النفطية لليمن خلال الفترة ذاتها، وهي كمية تكفي لاحتياجات البلاد لأكثر من 11 شهراً، منها 53 في المائة وزعت للمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين سوى اختلاق ممنهج من قبلهم». ولفتت إلى أنه «تم توريد أكثر من 3,2 ملايين طن من المشتقات النفطية لليمن خلال الفترة ذاتها، وهي كمية تكفي

> دانت حكومة هادي إغلاق جماعة الحوثي مطار صنعاء

يحاول الحوثيون الضغط على التحالف لوقف غاراته (محمد حمود/Getty)

(الأناضول، العربي الجديد)

قضية

ادت دعوى مسؤول الاستخبارات السعودية السابق سعد الجبري في أميركا إلى إعادة فتح ملف مؤسسة «مسك» الخيرية، والتي تبين أنها كانت واجهة للتجسس على معارضي محمد بن سلمان

«مسك» تحت المراجعة

الذراع التجسسية لمحمد بن سلمان بغطاء «خيري»

واشنطن، لندن ـ **العربي الجديد**

أجبر انفضاح تورط مؤسسة «مسك» الخيرية، التابعة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بالتجسس على معارضين للحكم، بالسلطات السعودية على وضعها تحت المراجعة، بحسب مسؤول سعودي تحدث إلى صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية. ونقلت الصحيفة، أمس الثلاثاء، عن المسؤول السعودي قوله إن أمر مراجعة المؤسسة صدر، بعدما أشارت وزارة العدل الأميركية على ما يبدو إلى المؤسسة وأحد كبار مسؤوليها في دعوى قضائية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ضد موظفَين سابقين في «تويتر» ورجل ثالث، متهمين بالتجسس على مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي، خدمة للسعودية.

وذكرت الصحيفة أنه تم ذكر «مسك» وأمينها العام السابق بدر العساكر كمدعى عليهما، إلى جانب بن سلمان، في دعوى مدنية قدّمها مسؤول الاستخبارات السعودية السابق سعد الجبري، الذي يتهم بن سلمان بأنه أراد اغتياله. وقال المسؤول السعودي، الذي رفض الكشف عن اسمه، إن الادعاءات في نص الدعوى فرضت التدقيق بمؤسسة قامت بأشياء استثنائية، معرباً عن اعتقاده بأن بن سلمان كان غاضباً لأنه تمّ ربط هذه المؤسسة بالأمر.

وفي وقت أكد المسؤول أن المراجعة مستمرّة، ذكرت الصحيفة البريطانية أن «مسك» أحالت الأسئلة التي طرحت عليها إلى القسم الإعلامي التابع للحكومة، والذي لم يتجاوب مع طلب للتعليق، في وقت لم تستطع الوصول إلى العساكر للحصول على التعليق. وكان مصدران متطابقان وبارزان في المعارضة السعودية قالا لـ«العربي الجديد» في يونيو/حزيران الماضي، إنّ العساكر، المدير الخاص لمكتب ولي العهد السعودي، تعرض للاعتقال والإيقاف، برفقة عدد من أمراء الأسرة الحاكمة.

وادت هذه المزاعم إلى التدقيق في مؤسسة كان لها دور مركزي في حملة بن سلمان لجذب الشباب السعودي وتوسيع نفوذه في الخارج. وذكرت الصحيفة أن الدعوى لم تذكر «مسك» والعساكر بالاسم، لكنها تشير إلى «مسؤول أجنبي-1» الذي كان الأمين العام لـ«المؤسسة رقم 1» التي أسسها أحد أفراد الأسرة الحاكمة. ويطابق الوصف مؤسسة «مسك»، كما أن مؤسسات إعلامية أميركية بارزة حدّدت العساكر على أنه «المسؤول الأجنبي-1»، نقلاً عن أشخاص مطلعين على القضية.

وتزعم الدعوى القضائية أن المدّعى عليهم المتهمين بالتجسس لصالح الرياض في 2014 و2015 تواصلوا مع «مسؤول أجنبي-1» الذي زودهم بـ«هدايا، وأموال نقدية، ووعود بتوظيف مستقبلي مقابل معلومات غير علنية عن مستخدمين لتويتر». ونقلت الصحيفة عن الدعوى أنّ السعودي علي الزبارة، أحد المدّعى عليهم في القضية، تمّ توظيفه في «المؤسسة رقم 1» بعد استقالته من «تويتر» عام 2015. وتؤكد القضية التي رفعها الجبري أن «مسك» تآمرت مع العساكر وبن سلمان لتجنيد أفراد سراً للعمل كوكلاء، والمشاركة في مطاردته في الولايات المتحدة، وقد عرضت «الحملة» التوظيف في «مسك» كـ«مكافأة» للذين ساعدوا بن سلمان والعساكر. وكانت فضيحة التجسس السعودية على حسابات معارضة ومناوئة للرياض في موقع «تويتر»، والتي كان بطلها العساكر، وموظفان في شركة «تويتر» هما اللبناني الأميركي أحمد أبو عمو والسعودي علي الزبارة، أدت إلى ضرب صورة العساكر، التي سعى لأن يرسمها لنفسه في المشهد المحلّي والعالمي. وقدّم بدر العساكر نفسه إلى الإعلام الغربي وإلى المؤسسات المدنية ومجتمع ريادة الأعمال العالمي، كرجل متعلم ومتزن داخل دهاليز أروقة الحكم السعودي، التي تميزت بالقرارات الارتجالية على يد المستشار السابق في الديوان الملكي سعود القحطاني، والمستشار الآخر تركي آل الشيخ، وعدد من الدبلوماسيين الموالين لولي العهد. لكن تبيّن أنّ العساكر تورّط في فضيحة تجسس تعدّ الأكبر في تاريخ البلاد، وساهمت في مزيد من تشويه صورة بن سلمان، بعد قتل الإعلامي السعودي جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده في إسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول 2018، واعتقال وتعذيب المئات من الناشطين والناشطات داخل السجون السعودية.

وتعرّف العساكر على محمد بن سلمان عام 2006 أثناء اجتماع لغرفة التجارة في الرياض، بحسب ما رواه العساكر بنفسه للإعلامي السعودي عبد الله المديفر في برنامج «الليوان»، إذ كان الأمير الشاب قد بدأ توا في العمل بالتجارة والاستفادة من نفوذ والده الذي كان أمير الرياض حينها لمضاعفة ثروته. وتطورت العلاقة ليصبح العساكر وكيلاً تجارياً للعائلة ومشرفاً على مؤسسات سلمان بن عبد العزيز وابنه. وبعد تولّي الملك سلمان مقاليد الحكم في البلاد مطلع 2015، وتعيين نجله محمد كوزير للدفاع، وتوليه الملفات الاقتصادية والسياسية الكبرى، بدأ العساكر مهمته في بناء فريق إعلامي يروج لمحمد بن سلمان ويحاول تلميع صورته في الطريق لإيصاله إلى كرسي ولاية العهد ومن ثمّ إلى كرسي الحكم، وذلك عبر مؤسسة «مسك» التي استقطبت مئات الإعلاميين والمشاهير الشباب، وقامت بعقد مبادرات ضخمة، حتى وُصفت من قبل الإعلام السعودي بأنها «ذراع ناعمة» للمملكة. لكن تبين أنّ «مسك» كانت واجهة لاستخدامات تجسسية ضد الآلاف من الحسابات المعارضة للرياض أو الملك سلمان ونجله، إذ نجح أحمد الجبرين المطيري بتجنيد أبو عمو وال زبارة للتجسس والوصول إلى أكثر من 6 آلاف حساب على موقع «تويتر» مقابل مكافآت مالية وهدايا قيمة، كما أثبتت تحقيقات المكتب الفيدرالي الأميركي، عقب اعتقال أبو عمو ووضع ال الزبارة والجبرين على قوائم المطلوبين. وتسلّل الموظفان اللذان يأتمران بأمر العساكر إلى حسابات عدد من المعارضين السعوديين، من أبرزهم المعارض المقيم في كندا عمر بن عبد العزيز الزهراني، والذي كان مقرباً من خاشقجي. ونجح العساكر في بناء فريق تقني قوي، شبيه بالذباب الإلكتروني الذي قام المستشار السابق في الديوان الملكي سعود القحطاني ببنائه. لكن العساكر بقي طوال الوقت حذراً وغير مندفع، كما هو الحال مع القحطاني، إذ كان يخفي نشاطاته بواجهة تطوعية وخيرية، وهي مؤسسة «مسك».

وأشار مصدر إعلامي، كان مقرباً من مؤسسة «مسك»، في حديث مع «العربي الجديد» أخيراً، إلى أنّ العساكر كان يملك فريقه التقني الخاص، والذي يتجسس به على المغردين ويتعامل مع جهاز أمن الدولة المرتبط أصلاً بمكتب بن سلمان الذي يديره العساكر بنفسه، ما يعني أنّ الأخير يساهم بشكل كبير في إدارة جهاز أمن الدولة، وتسبب بمقتل وأختفاء الكثير من المعتقلين.

> تم ذكر «مسك» والعساكر وبن سلمان في دعوى سعد الجبري

> بنى العساكر فريقاً إعلامياً لتلميع صورة محمد بن سلمان

كان لمؤسسة «مسك» دور في توسيع نفوذ بن سلمان بالخارج (فايز نور الدين/فرانس برس)

إضاءة

العراق: مقترح بتقسيم تحاصصي للدوائر الانتخابية

مع انطلاق اجتماعات سياسية لحسم الخلافات حول قانون الانتخابات الجديد في العراق، تبرز خشية من التلاعب بالدوائر الانتخابية

بغداد ـ **عادل النواب، محمد علي**

تشهد الأروقة السياسية العراقية اجتماعات مكثفة بهدف حسم الخلافات حول قانون الانتخابات الجديد، خصوصاً ما يتعلق بفقرتي الدوائر الانتخابية المتعددة، واستخدام البطاقة البيومترية الخاصة بالناخب، التي تعتمد على بصمة الإبهام والعين بدلاً من الطريقة القديمة التي يُبرز فيها الناخب هويته المدنية، وذلك في محالة لتضييق فرص التزوير والتلاعب بالانتخابات.

ودفع الحراك السياسي لإكمال قانون الانتخابات الجديد رئيس البرلمان محمد الحلبوسي للسفر إلى إقليم كردستان والاجتماع مع زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، بغية التوصل إلى اتفاق حول النقطة المتعلقة بالدوائر الانتخابية، وذلك بالتزامن مع عقد قادة كتل سياسية مختلفة في بغداد اجتماعات للغرض نفسه بهدف الاتفاق على واحد من المقترحات المقدمة حول عدد الدوائر وشكلها في كل محافظة. وتخشى القوى السياسية التقليدية خسارة نفوذها من خلال الدوائر المتعددة التي تعتمد الفائز من يحصل على أعلى عدد من الأصوات من دون النظر لما حصل عليه الحزب أو القائمة السياسية المشاركة بالانتخابات.

ويُخشى في الوقت الحالي الالتفاف على القانون بطرق عدة، من بينها التلاعب بالدوائر الانتخابية وجغرافيتها وفقاً لطبيعة السكان وانتماءاتهم، إذ تُظهر وثيقة مسربة حصلت عليها «العربي الجديد»، اقتراحاً تناقشه الكتل، يعتمد تقسيماً طائفياً وإثنياً وقومياً للدوائر في صلاح الدين وديالى ونينوى وأجزاء من بغداد من خلال دمج مناطق غير متجاورة جغرافياً لكنها متشابهة دينياً أو قومياً بعضها مع بعض لجعلها دائرة انتخابية واحدة، وهو ما تسعى إليه كتل وأحزاب دينية مهيمنة على المشهد السياسي منذ عام 2003.

التقسيم المقترح اعتبره مراقبون وخبراء أنه خطير وسيضعف من فائدة الدوائر المتعددة بل قد ياتي بنتائج عكسية على الجمهور وتصب في صالح زعماء الأحزاب وقادتها، وقد يعزز الخطاب الطائفي على مستوى المحافظة الواحدة وليس العراق ككل. عضو بارز في البرلمان العراقي تحدث لـ«العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه، قال إن النقاشات الحالية تتجه إلى تعدد الدوائر، لكن الخطورة هي في كيفية تحديد تلك الدوائر التي تتجه هي الأخرى لأن تكون حسب ما يريد قادة الأحزاب ومصالحهم، فمثلاً تم وضع قضاء البعاج مع الموصل التي يبعد عنها أكثر من 120 كيلومتراً في دائرة انتخابية واحدة، بينما تم وضع مدينة تلكيف التي تبعد عن الموصل 15 كيلومتراً فقط مع قضاء مخمور الذي يبعد 105 كيلومترات عنها. وهكذا الحال بالنسبة لصلاح الدين، فقد تم جمع مدينتي بلد والدجيل في دائرة واحدة ومدينتي آمرلي والطوز في دائرة واحدة، هذا التقسيم فضلاً عن كونه طائفياً ودينياً وقومياً فهو يقضي على فرص الأقليات الانتخابية في تلك الدوائر بوضعها مع كتل سكانية أكبر منها، وهذا التقسيم يُلاحظ في بغداد أيضاً.

من جهته، قال النائب عن ائتلاف «دولة القانون» علي الغانمي، لـ«العربي الجديد»، إن حراكاً سياسياً مكثفاً واجتماعات مطولة تجري بهدف حسم كل الخلافات حول فقرة الدوائر المتعددة والإسراع في التصويت عليها، بغية إرسال القانون إلى رئاسة الجمهورية، من أجل المصادقة عليه، حتى يعتبر نافذاً. ولفت إلى أن «الخلافات السياسية حول قضية الدوائر المتعددة وحتى البطاقة البيومترية، عميقة، وخصوصاً بين القوى السياسية الشيعية والسنّية، فهناك انقسام كبير داخل حتى التحالف الواحد، وفقاً لما تراه كل كتلة أو حزب بالتوزيع والتقسيم للدوائر».

أما النائب عن تحالف «سائرون» رعد المكصوصي، فقال إن «بعض القوى السياسية انقلبت على قانون الانتخابات على الرغم من أنها صوّتت عليه ضمن مبدأ الدوائر المتعددة، لكنها وبعدما شاهدت انخفاض حدة التظاهرات بسبب وباء كورونا، تعمل حالياً على حرف القانون وفق مقاسها، بشكل يضمن لها بقاء نفوذها في المرحلة المقبلة»، مؤكداً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن أي محاولة التفاف على القانون ستفجر الاحتجاجات مجدداً في العراق. في المقابل، قال النشاط المدني في بغداد سجاد حسين، لـ«العربي الجديد»، إن «مطالب المتظاهرين في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كانت واضحة، وهي تشريع قانون انتخابات جديد، يضمن نزاهة الانتخابات وعدم تحكّم القوى السياسية المتنفذة بالمشهد الانتخابي والسياسي، وهذا يكون من خلال اعتماد الدوائر المتعددة، وبطاقة بيومترية». وأضاف أنه «في حال تم استبعاد أي محاولة الالتفاف على القانون أو التلاعب به بشكل يخدم الأحزاب الحالية، فإن هناك اتفاقاً على تصعيد جديد في ساحات التظاهر لرفض القانون».

> تُظهر وثيقة مسربة اقتراحاً وفق تقسيم طائفي وإثني وقومي

شرق غرب

الأمن العراقي يلاحق «داعش» في محافظتين شماليتين

بالتوازي مع استمرار العملية الأمنية، التي أطلقتها القوات العراقية للبحث عن السلاح والمطلوبين، في محافظتي البصرة وميسان جنوب البلاد منذ عدّة أيام، نفّذت القوات الأمنية، أمس الثلاثاء، عمليتين عسكريتين لملاحقة بقايا تنظيم «داعش» في محافظتي ديالى وكركوك شمال العراق. وأكد مسؤول عسكري أنّ «العمليات تأتي ضمن استراتيجية تكثيف الضربات وعمليات ملاحقة بقايا التنظيم».

(العربي الجديد)

المغرب: معتقلو «حراك الريف» يعلقون إضرابهم

علّق معتقلو «حراك الريف» في المغرب، أول من أمس، إضرابهم عن الطعام، الذي استمر لـ25 يوماً، احتجاجاً على عدم استجابة إدارة السجون لعدد من المطالب، على رأسها تجميع المعتقلين في «سجن سلوان» بالناظور شمال المغرب. وكشفت مصادر من جمعية «تافرا» للوفاء والتضامن لعائلات معتقلي «حراك الريف» أنّ قائد الحراك ناصر الزفزافي، وزميله محمد أحمجيق، قاما بتعليق إضرابهما عن الطعام، قبيل أن يقدم باقي المعتقلين على الخطوة ذاتها.

(العربي الجديد)

مقديشو: 14 قتيلا لـ«حركة الشباب»

تمكن الجيش الصومالي، أمس الثلاثاء، من قتل 14 مسلحاً من «حركة الشباب»، هاجموا مدينة بلعد شمالي مقديشو. وقال المتحدث باسم وزارة الإعلام إسماعيل مختار إن «عناصر من حركة الشباب هاجموا مدينة بلعد، غير أن الجيش الصومالي تصدى للهجوم، ووقعت اشتباكات بين الطرفين»، مشيراً إلى «قتل 14 عنصراً من الحركة، فيما قتل جندي صومالي وأصيب 7 آخرون».

(العربي الجديد)

روسيا: سجن مؤرخ عسكري بتهمة «الخيانة العظمى»

أصدرت محكمة مدينة موسكو، أمس الثلاثاء، حكماً بالسجن المشدد لمدة 12 عاماً ونصف العام بحق المؤرخ العسكري أندريه جوكوف، بتهمة «الخيانة العظمى». وفي الوقت الذي طالب فيه الادعاء بمعاقبة جوكوف بالسجن لمدة 17 عاماً، أكد محاميه إيفان بافلوف عزم الدفاع الطعن في الحكم. وكان جوكوف، الذي أوقف في يونيو/ حزيران 2018، مشاركاً نشيطاً في المنتديات العسكرية - التاريخية على الإنترنت، وكان يبدي اهتماماً بتاريخ الوحدات السوفييتية والروسية، وتشكيلها.

(العربي الجديد)

الصين تعتقل 23 متظاهراً في منغوليا الداخلية

اعتقلت الشرطة في منطقة منغوليا الداخلية الصينية والتي تتمتع بحكم ذاتي، 23 شخصاً في أعقاب احتجاجات الأسبوع الماضي ضد سياسة جديدة تستبدل الكتب المدرسية باللغة المنغولية بأخرى صينية في الفصول الدراسية. واتهم المعتقلون بتنظيم وجمع التواقيع على عريضة احتجاجية، وإثارة المتاعب، بينما اتهم آخرون «بإهانة صارخة لزعيم سابق للبلاد» و«بث مقاطع فيديو لعرقلة تنفيذ سياسة الكتب المدرسية الوطنية».

(أسوشييتد برس)

على عكس المرجو، فإن الخطوة التي اتخذها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بحجب 100 مليون دولار من المساعدات الأميركية لإثيوبيا، ليست في صالح الموقف المصري فيما يتعلّق بأزمة سد النهضة، لا بل لها أثر سلبي على موقف القاهرة في المفاوضات

مأزق سد النهضة

القاهرة تتضرر من عقوبات ترامب على أديس أبابا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بين حين وآخر، خصوصاً في الفترات التي يصيب فيها الجمود مفاوضات ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي، تفرض واشنطن نفسها على ساحة القضية لتداخلها مع الصراع السياسي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي على مستوى أساسي، والخلافات بين إدارة الرئيس دونالد ترامب وبعض دوائر وشخصيات الحزب الجمهوري، على مستوى أقل، نظراً لموقف ترامب الواضح في هذه القضية والمساند لمصر على خلفية التنسيق السياسي والاستخباراتي والأمني بينه وبين الرئيس عبد الفتاح السيسي. وعلى الرغم من وضوح موقف ترامب في الأشهر الخمسة الأخيرة، لا سيما بعد فشل مفاوضات واشنطن في فبراير/شباط الماضي ومغادرة الوفد الإثيوبي من دون التوقيع على المسودة النهائية للاتفاق التي وقّعت عليها مصر منفردة، إلا أنّ هذا الموقف فشل في إحداث أي تقدّم في ملف المفاوضات، كما فشل الرهان المصري عليه لتغليب الرؤية المصرية في مغادرة اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي التي لم تسفر عن شيء. بل إنّ موقف ترامب سمح لإثيوبيا بالذهاب بعيداً في أداء دور الطرف الأضعف والترويج لمظلوميتها في الأوساط المعارضة للرئيس الأميركي على طول الخط، حتى بلغ الأمر اتخاذ البيت الأبيض والخارجية قرارهما بحجب 100 مليون دولار من المساعدات الأميركية السنوية لإثيوبيا، والذي كشفت عنه تقارير أميركية الأسبوع الماضي.

وعلى عكس ما كانت ترجوه الإدارة الأميركية، وبسبب تربّص العديد من الدوائر في واشنطن بها، كان للقرار أثر سلبي على موقف مصر في المفاوضات، وكذلك في الحرب الدبلوماسية الدائرة بينها وبين إثيوبيا في واشنطن ونيويورك والعواصم الرئيسية المهتمة بالقضية، خصوصاً موسكو وبكين، اللتين سبق أن دعمتا أديس أبابا في وقف مناقشة القضية في مجلس الأمن، على الرغم من المحاولات الفرنسية والأوروبية لتقريب وجهات النظر، وذلك حرصاً من الدولتين على عدم طرح قضايا متعلقة بالأنهار التي تنبع منهما على مجلس الأمن، ولمنع خلق أي سابقة ترتب عليهما التزامات قانونية.

وزاد قرار ترامب من تأزم المحاولات المصرية لتحجيم قدرات التواصل الكبيرة التي أصبحت إثيوبيا تملكها في الأوساط السياسية الأميركية، الأمر الذي يتطلب مزيداً من العمل والتغيير النوعي في في قضية سدّ النهضة، بحسب مصادر دبلوماسية مصرية متابعة للتحركات الخارجية في هذا الملف منذ سنوات.

وأصدر العديد من النواب الديمقراطيين من أصول أفريقية، ومسؤولون سابقون في الخارجية الأميركية من أصول أفريقية وآسيوية، بيانات وتصريحات خلال الأيام الماضية تدعم إثيوبيا. وبعدما كان الدعم في بعض الأحيان مقتصراً على المطالبة بعدم الإضرار بها، أصبح خطاب الدعم لدى بعض هؤلاء موجهاً ضدّ مصر، ومطالباً بدعم سياسي أميركي لمشروع سدّ النهضة. كما وجهت مجموعة من نواب الكونغرس الديمقراطيين البارزين وهم: جايسون كرو، جون غارامندي، جويس بيتي، إلهان عمر، كولين ريد، وجيرالد كونولي، خطاباً إلى وزير الخارجية مايك بومبيو، يحذرونه فيه من مغبة تأزيم العلاقات مع إثيوبيا، ومروجين لـ«الدور الكبير» الذي تلعبه أديس أبابا في منطقة القرن الأفريقي ومساعدتها للسياسات الأميركية في الصومال، وتعاونها في برامج «مكافحة الإسلام المتشدد». ووصفوا موقف ترامب المؤيد لمصر وحجب جزء من المساعدات عن إثيوبيا، بأنه «خيانة لالتزام أميركا بأن تكون وسيطاً ومراقباً محايداً»، محذرين من انعكاسات هذه الخطوة على المفاوضات الجارية برعاية الاتحاد الأفريقي.

وفي السياق ذاته، قالت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، إنّ خطوة حجب المساعدات ليست في صالح الموقف المصري على الإطلاق، لأنها تأتي في ظلّ اشتعال المعركة الانتخابية بين ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن، المعارض لسياسات السيسي. وبالتالي، تمنح هذه الخطوة الفرصة لتصاعد نبرة مساندة لإثيوبيا في المؤسسات الأميركية المختلفة. وأضافت المصادر أنه من المتوقع أن تكون لهذه الخطوة تبعات على جولة التفاوض المقرر أن تبدأ خلال أيام، مرجحةً أن تطلب إثيوبيا بشكل رسمي استبعاد الولايات المتحدة من قائمة المراقبين المعتمدين من أطراف التفاوض الثلاثة، خصوصاً أن مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضاً كانت لها مواقف سلبية إزاء الآراء والأطروحات الأميركية خلال جولات التفاوض السابقة بعد التحول إلى المسار الأفريقي.

وأوضحت المصادر أنّ المشكلة الحقيقية هي عجز اللجنة التنسيقية بين المخابرات العامة والخارجية التي تدير ملف التواصل السياسي في واشنطن، عن استصدار بيانات أو مواقف واضحة في المقابل لتأييد مصر، حتى من نواب الحزب الجمهوري الموالين لترامب، الذين يكتفون بالتعهد بالعمل على منع الإضرار بمصر. وذكرت المصادر أنّ فكرة فرض عقوبات أو منع مساعدات عن إثيوبيا ليست جديدة، بل تم التلميح بها لإثيوبيا مباشرة في فبراير/شباط الماضي، بالتوازي مع ممارسة ترامب على رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد «ضغوطاً تحفيزية أخرى»، لإجباره على إنهاء المفاوضات، ومعظمها تتعلق بالتدخل الأميركي لسرعة صرف دفعات قرض صندوق النقد الدولي لإثيوبيا، والذي وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول الماضي بقيمة 2,9 مليار دولار. بالإضافة إلى توجيه عدد من كبار المستثمرين الأميركيين للعمل في إثيوبيا، فضلاً عن الدعم السياسي في مواجهة معارضي أبي أحمد الذين من المتوقع تكتلهم ضدّ حزبه الجديد «الرفاه/الازدهار» في الانتخابات العامة التي كان مقرراً إجراؤها في أغسطس/آب الماضي قبل أن يتم تأجيلها.

وفي ذلك الوقت، كان ترامب غاضباً بشدة من الطريقة التي يتعامل بها أبي أحمد مع مبادرته لإنهاء المفاوضات، وكانت نقطة التخيير بين المكافأة والعقاب محوراً رئيسياً للقاء وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مع أبي أحمد خلال زيارته لأديس أبابا في فبراير/شباط الماضي، في أعقاب اتصال هاتفي أجراه ترامب برئيس الوزراء الإثيوبي لتحفيزه على مواصلة التفاوض. بينما كانت الصين، على النقيض، تحرص على تعميق تواجدها السياسي والاقتصادي في إثيوبيا. وتثير العلاقات الوطيدة بين بكين وأديس أبابا خلافاً في الرؤى داخل الإدارة الأميركية بين فريق على رأسه ترامب يرى وجوب التصدي للتوغل الصيني في أفريقيا بتغليظ العقوبات ومنع المساعدات والحرمان من بعض المزايا، وفريق آخر، تقول المصادر إنّ على رأسه بومبيو نفسه وعدد من أكبر قيادات الخارجية الأميركية، يرون وجوب الاستثمار في إثيوبيا وغيرها من الدول ومقارعة الصين، عبر توجيه الاستثمارات والمساعدات كحل وحيد لتحسين وضع الولايات المتحدة في شرق ووسط أفريقيا.

وسبق أن اعتبرت مصادر دبلوماسية مختلفة في أحاديث متتابعة لـ«العربي الجديد» هذا الصيف، أنّ رهان مصر الوحيد على أميركا تحت قيادة ترامب لحل قضية سد النهضة والخروج باتفاق يهدف إلى تقليل الأضرار «لا يضمنه شيء»، لأنّ أميركا من أقلّ الدول مساعدة لإثيوبيا في مشروع السدّ وتأثيراً عليها في هذا الإطار. أما الدول الأكثر مساعدة لها اليوم واستفادة من السد غداً، مثل الصين وفرنسا وإيطاليا والمانيا، فهي ما زالت مقتنعة إلى حدّ كبير بالمصفوفات الإثيوبية التي تزعم عدم إيقاع أي أضرار مصر في أي مرحلة من ملء وتشغيل السدّ، بعض النقيض تماماً من المصفوفات والتقارير الفنية المصرية. فالأخيرة لا تتحدث فقط عن خروج آلاف الأفدنة من الرقعة الزراعية على مراحل، ربما تبدأ في العام بعد المقبل، ولكن أيضاً عن المصروفات الضخمة التي يتحتم على مصر أن تنفقها في المستقبل البعيد لتحسين الظروف البيئية للمياه ونحسين جودتها وجعلها صالحة للشرب، بالنظر للتوسع الكبير الذي سيطرأ على استخدامها للأغراض الزراعية والصناعية والتنموية في كل من إثيوبيا والسودان.

يذكر أنّ الجولة الأخيرة من المفاوضات انتهت في الثامن والعشرين من الشهر الماضي بفشل ذريع، إذ تعذّر وصول الوفود الفنية والقانونية الممثلة للدول والمشكّلة للجنة الصياغة، إلى أي صياغات متفق عليها، بشكل أثار ضجر وزراء الري وأعضاء الوفود، لا سيما من استمرار تهرّب إثيوبيا من التزاماتها التي أبدتها علناً في القمة الأفريقية المصغرة الأخيرة.

وتسعى إثيوبيا إلى اقتران اتفاق الملء والتشغيل باتفاق جديد ينظم محاصصة جديدة لمياه النيل الأزرق، وبصورة «عادلة» -على حد تعبيرها- تتعامل واقعياً مع استفادة مصر من كميات أكبر بكثير من حصتها المنصوص عليها، واستفادة السودان المتوقعة من كميات إضافية أيضاً حال البدء في ملء سد النهضة وتفعيل مصفوفات التدفق في حالتي الفيضان والشحّ المائي.

وسبق أن كشف مصدر إثيوبي لـ«العربي الجديد»، مطلع يوليو/تموز الماضي، أنّ أبي أحمد تلقى نصائح قانونية أوصت باتباع سياسة النفس الطويل في التفاوض، مع استمرار الاعتراض على أمر آخر إلى جانب مسألة الاتفاق الملزم، وهو ذكر أي لجنة أو هيئة دولية دائمة أو تشكّل خصيصاً بغرض فضّ النزاع القانوني بين إثيوبيا ومصر والسودان، وفي النهاية يتم اقتراح اللجوء إلى منظمة دولية (الخيار الأول للإثيوبيين هو الاتحاد الأفريقي) لتسوية الخلافات سياسياً وليس قانونياً.

اليهوديون يحتفلون بملء سد النهضة في إغسطس الماضي (فرانس برس)

يرجح أن تطلب إثيوبيا استبعاد أميركا من قائمة المراقبين

عجزت القاهرة عن الحصول على مواقف أميركية مؤيدة لها

تقرير

محاولة لإربالك المشهد التونسي

توقيت سياسي لاعتداء سوسة

توقفت مختلف المواقف الحزبية في تونس، وكذلك تلك الصادرة عن مراقبين، على التوقيت السياسي المقصود لاعتداء سوسة

تونس ـ **وليد التليلي**

وسعت القوات الأمنية التونسية من مجال بحثها عمن يقف وراء العملية التي استهدفت عنصرين من الدرك، الأحد الماضي، عند مدخل مدينة أكودة بالقرب من مدينة سوسة، وأدت إلى مقتل أحدهما وإصابة الثاني، فيما تمّ القضاء على المنفذين الثلاثة بعد ملاحقتهم ومحاصرتهم وتبادل إطلاق النار معهم، كما تم التحقيق مع عشرات المشتبه بهم واحتجاز سبعة مؤقتاً في انتظار استكمال التحقيقات.

وتأتي المواقف التي تربط بين الاعتداء الذي تبناه تنظيم «داعش» والأجندات السياسية. وكان أول موقف للرئيس التونسي قيس سعيد، الذي قال في تصريح لوسائل الإعلام، عندما انتقل إلى مكان الاعتداء، إنّ الإرهابيين «لن يتصوروا أنهم بمثل هذه الأعمال الإجرامية سيربكون التونسيين أو سيسقطون الدولة»، مضيفاً: «ومن كان يرتب من خلال هذه العمليات لأوضاع سياسية، فهو واهم لأنّ الشعب على يقين ووعي كامل بكل الخفايا».

من جهته، أكد الحزب الجمهوري في بيان أنّ «العقل السياسي الذي يقف وراء الجماعات الإرهابية يعمل على استغلال كل ضعف أو ارتباك في مؤسسات الدولة لتوجيه ضرباته الغادرة لها». ودعا «القائمين على الحكم إلى تحمل مسؤوليتهم السياسية».

وفي بيان لها، عبّرت حركة «النهضة» عن إدانتها الشديدة لهذه العملية الغادرة وكل من يقف وراءها داخل البلاد أو خارجها، مؤكدة «أنها عملية جبانة لن تزيد التونسيين إلا لحمة وتضامناً وتشبثاً بالسلم الأهلي».

واعتبر الأمين العام لـ«حركة الشعب»، زهير المغزاوي، بدوره، أنّ عملية سوسة تحمل دلالات كثيرة، وقال إنّ أبرزها «عدم الرضا عن خطاب رئيس الجمهورية الأخير، وتوجيه رسالة إلى وزير الداخلية توفيق شرف الدين، بأنه غير قادر على الجماعات المتطرفة». ونقلت إذاعة «إكسبرس أف أم» المحلية عن المغزاوي قوله: «ما يجب التشديد عليه هو أنّ العملية تؤكد تواصل الحرب على الإرهاب وضرورة التوحد في مواجهة هذه الآفة».

وتؤكد جلّ المواقف على الترابط المباشر بين الاعتداءات التي شهدتها تونس والزمن السياسي، إذ جاء مثلاً الاعتداء قرب السفارة الأميركية في السادس من مارس/آذار الماضي، أياماً بعد تسلّم حكومة إلياس الفخفاخ لمهامها في 27 فبراير/شباط الماضي، فيما جاء اعتداء سوسة الأحد الماضي بدوره، أياماً بعد المصادقة على حكومة هشام المشيشي. وكذلك أغلب الاعتداءات التي سعت إلى زعزعة الاستقرار في البلاد واستهداف منشآتها الاقتصادية وقطاعاتها الحيوية، ولا سيما السياحة، ما يؤكد أنّ هدفها الحقيقي هو ضرب التجربة الديمقراطية بأي شكل، وهو ما يفسّر ما جاء في بيان حركة «النهضة» عندما تحدث عمن يقف وراء العملية «في الداخل والخارج».

وعلى الرغم من تأثير هذه الاعتداءات على الجهد الوطني الذي صُرف في سبيل تعزيز القوات العسكرية والأمنية، وتحوّل مقاومة الإرهاب إلى أولوية تونسية، وعلى الرغم كذلك من الاضطرابات السياسية التي سببتها هذه العمليات وعدد الضحايا المرتفع الذي خلفته، فإنها لم تنجح في إيقاف مسار التجربة الديمقراطية.

في السياق، قال مدير «مركز الدراسات الإستراتيجية حول المغرب العربي»، عدنان منصر، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ هذه العمليات «تتزامن مع التحولات السياسية الهامة التي تشهدها البلاد، مثلما حصل بعد تسلّم رئيس الوزراء الأسبق الحبيب الصيد مهام الحكومة أو بعد تسلم خلفه يوسف الشاهد مهامه، ثمّ مع حكومة الفخفاخ والآن مع المشيشي». وأشار إلى أنّ «هذه المجموعات تتابع العمل السياسي وتختار توقيت عملياتها بغاية الإرباك». وأوضح منصر أنّ «هناك معطيات عدة ينبغي الانتباه لها بخصوص هذه العملية، من أهمها أنها انحصرت في محيط عائلي ضيق (شقيقان من بين الإرهابيين الثلاثة)، وجرت من دون أدوات لوجستية كبيرة، ما يعني أنّ الجهد الاستخباراتي الوطني قلّص من فاعلية ونشاط هذه المجموعات وحوّلها إلى مجموعات مُطاردة ومُلاحقة باستمرار». وبيّنه منصر في المقابل إلى أنّ هذه العملية «تمت في وسط حضري وفي مكان قريب من موقع سياحي، ثمّ إنّ المجموعة التي نفّذت الاعتداء، لم تكن معلومة لدى الأمن وغير خاضعة للمراقبة، بما يعني أنّ خطر الإرهاب لا يزال قائماً».

من جهته، قال الباحث في علم الاجتماع والمختصّ في الجماعات الجهادية، جهاد الحاج سالم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ العملية التي جرت في سوسة أخيراً «هي السادسة في 2020، والجدير بالملاحظة أنّ هناك انخفاضاً كبيراً في العمليات الإرهابية مقارنة بالعام الماضي، إذ تمّ تسجيل 29 عملية، وهناك مؤشرات، على الرغم من عدم انتهاء السنة، على حصول تراجع كبير في الهجمات الإرهابية». ورأى أنّ «هذا يكشف أنّ هناك تراجعاً كبيراً في نشاط التنظيمات المتشددة في تونس، وأنّ الأطروحات التي تروج للإرهاب لم تعد تجد صدى كبيراً». واعتبر الحاج سالم أنّ «القيام بمثل هذه العمليات مقترن بحسابات سياسية، في محاولة لاستغلال الظرف العام واللعب على التوترات السياسية الموجودة».

الاعتداءات تتزامن مع التحولات السياسية المهمة

انخفاض كبير في الهجمات مقارنةً بالعام الماضي

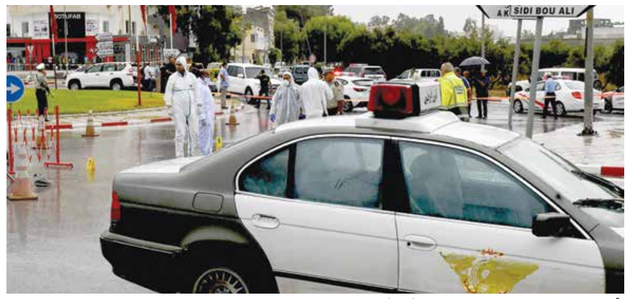
أدّت عملية سوسة إلى مقتل عنصر درك وإصابة آخر (بشير صيب/ فرانس برس)

الحدث

شرق المتوسط: عرض روسي لتخفيف التوتر

دخلت روسيا أخيراً على خط الأزمة في شرق البحر المتوسط، عارضة المساعدة في تخفيف التوتر بين تركيا واليونان اللتين تتنازعان بشأن الموارد النفطية في المنطقة، في الوقت الذي تواصل فيه باريس حشد المواقف بوجه أنقرة، إذ تستضيف فرنسا غداً الخميس قمة سباعية لبحث التوتر في شرق المتوسط. وقال لافروف في مستهل محادثاته مع الرئيس القبرصي، نيكوس أناستاسيادس، في نيقوسيا أمس: «يقلقنا الوضع في البحر الأبيض المتوسط، وفيما يخص العلاقات مع الجمهورية التركية، فإننا مستعدون للإسهام في تسيير حوار براغماتي يستند إلى المصالح المتبادلة والبحث عن حلول عادلة تستند إلى القانون الدولي». وأضاف: «يقلقنا جداً أن القوة الواقعة بعيداً، الولايات المتحدة، تحاول تحريض البلدان الكائنة هنا ضد بعضها البعض والترويج لخط من ليس معنا، فهو ضدنا، وإرغام الآخرين على اتباع هذا الخط». وأعرب عن أسفه لمثل هذا الموقف، «لأن شرق المتوسط والمنطقة بشكل عام وأي منطقة أخرى تحتاج إلى مقاربات مختلفة تماماً حيال حل المشكلات المتعلقة بمصالحها الخاصة». ولخص لافروف إلى قرار واشنطن فرض حظر الأسلحة المفروض على قبرص جزئياً. وكانت أعلنت واشنطن رفع حظر الأسلحة عن قبرص لمدة عام، مع خيار التجديد، للسماح لها بشراء معدات «غير مميتة».

وتابع لافروف قائلاً: «البحث عن الحلول الوسط وتوازن المصالح هو السبيل الوحيد لتسوية مشكلات مختلفة في مختلف أنحاء العالم. نحن مستعدون للحوار مع أصدقائنا القبارصة حول جميع قضايا العلاقات الثنائية والإقليمية والأجندة الدولية».

وتأتي زيارة لافروف إلى قبرص بعد شهر من مطالبة أناستاسيادس الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالتدخل شخصياً «حتى تقتنع تركيا بوقف أعمالها غير القانونية». في الأثناء، يستضيف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، غداً الخميس، في جزيرة كورسيكا، اجتماعاً لمجموعة دول المتوسط الأوروبية السبع، يتم خلاله التطرّق إلى التوترات الراهنة مع تركيا في شرق البحر المتوسط، وفق ما أعلنت الرئاسة الفرنسية في بيان مساء أول من أمس الإثنين. وسيضم الاجتماع الذي عُقدت نسخته الأولى في العام 2016 وتستضيف فرنسا نسخته السابعة، إلى جانب البلد المضيف، إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان وقبرص ومالطا. وكانت مالطا استضافت النسخة السابقة من الاجتماع، علماً أنّ القمة التي تعقد الخميس في أجاكسيو، عاصمة جزيرة كورسيكا الفرنسية، ستكون الأولى التي تستضيفها فرنسا.

وأوضح قصر الإليزيه أنّ الاجتماع سيستمر بضع ساعات و«سيخصص بشكل أساسي لقضايا المتوسط»، وأنّ «دول مجموعة المتوسط السبع تتشارك الرغبة نفسها بإطلاق دينامية تعاون جديدة» في هذه المنطقة «خصوصاً في ما يتعلّق بتعزيز التنمية المستدامة والسيادة». وأضاف بيان الرئاسة الفرنسية أنه «في سياق الأحداث في شرق المتوسط» سنسمح القمة بـ«الدفع قدماً نحو توافق حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ولا سيما أنّ قمة الاتحاد الأوروبي التي ستعقد يومي 24 و25 سبتمبر/أيلول الحالي ستخصص لهذا الأمر». وأعلنت الرئاسة أنّ قادة الدول السبع سيبحثون أيضاً تحديات الخطة الأوروبية لإنعاش الاقتصاد، والمناخ، و«بريكست»، وتدفق المهاجرين. وقبيل بدء القمة سيلتقي ماكرون رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس.

وفي ظل هذه التحركات الأوروبية، تواصل تركيا في المقابل التأكيد على عدم تنازلها عن حقوقها في شرق البحر المتوسط. وفي السياق، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الدول الأوروبية أول من أمس الإثنين، إلى اتباع نهج متزن فيما يتعلق بالوضع في شرق البحر المتوسط. وأوضح في كلمة عقب ترؤسه اجتماع الحكومة، أنّ «العراقيل الموضوعة أمام تركيا تتعدد كلما زادت قوتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً». وشدد على أنّ «أيّ خطا أو إساءة يرتكبان بحق تركيا سيزيدان من عزيمتها ولن يدفعاها إلى التراجع». وتابع: «نأمل من الدول الأوروبية التي فشلت في اختبارات قبرص وسورية وليبيا أن تتبع نهجاً مترنّاً على الأقل في شرق المتوسط». وأضاف: «يولوننا أهمية بهذا القدر لأننا نمتلك الإرادة والبنية التحتية القادرة على تفعيل أي آلية من الدبلوماسية وحتى القوة العسكرية إن اقتضت الحاجة، من أجل حماية سيادتنا ومستقبلنا». وأشار إلى أنّ «من يسعون في الآونة الأخيرة إلى فرض أمر واقع في شرق المتوسط وبحر إيجه عبر تجاهل حقوق تركيا والقانون، سيدركون في نهاية المطاف أن تركيا تمتلك الإرادة والبنية التحتية القادرة على تفعيل أي آلية لحماية سيادتها ومستقبلها».

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس، الأناضول)

اجتماع لافروف مع الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس أمس (إيكوفوس هاتزستافرو/فرانس برس)

فرنسا تستضيف قمة سباعية لبحث التوتر في شرق المتوسط

خاص

مصر تضاعف استيراد الأسلحة الإيطالية 3 مرات

بات واضحاً بالنسبة إلى مصر أن الإبقاء على العلاقة طبيعية مع إيطاليا يتوقف على زيادة استيراد الاسلحة منها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما تحتدم الخلافات داخل مكونات الحكومة الإيطالية حول شروط تعزيز التعاون العسكري مع النظام المصري، ومدى إمكانية المضي قدماً في تصدير الأسلحة بمئات الملايين في ظل فشل التعاون القضائي والأمني لتحقيق تقدم في قضية مقتل الطالب جوليو ريجيني، حصلت «العربي الجديد» على وثيقة رسمية تكشف للمرة الأولى أن قيمة مشتريات مصر من الشركات الإيطالية لتصنيع الأسلحة والذخائر وقطع الغيار والبرمجيات العسكرية لعام 2019 تضاعفت ثلاث مرات عن قيمة المشتريات في 2018، لتكون الأعلى في تاريخ العلاقات بين البلدين، وتجاوز بعشرات الملايين القيمة الإجمالية للمشتريات خلال العقد الأخير كاملاً. وأظهرت الوثيقة أن مصر أنفقت في شراء الأسلحة الإيطالية عام 2019 مبلغاً إجمالياً قدره 238 مليون و55 ألفا و472 يورو، مقابل 69,1 مليون يورو تقريباً في 2018، حيث تنوعت المشتريات بين أسلحة جديدة بقيمة تجاوز 97 مليون يورو، وقطع غيار للمعدات وبرمجيات وتراكيب، وإضافات بقيمة 141 مليون يورو.

وبالتنظر للأعوام السابقة، تبرز القفزات الكبيرة في التسليح الإيطالي لمصر، وتزامنه مع مقتل ريجيني والتحقيقات الفاشلة. ففي 2013 استوردت مصر أسلحة من إيطاليا بمبلغ 17,2 مليون يورو. وفي عام 2014 استوردت بمبلغ 31,8 مليون يورو. وفي عام 2015 بلغ ثمن الواردات 37,6 مليون يورو. ثم انخفضت الواردات بشكل ملحوظ عام 2016 ليبلغ سعرها 7,1 ملايين يورو. وفي 2017 ازدادت بصورة طفيفة إلى 7,4 ملايين يورو، قبل أن تصل لمستويات قياسية في 2018 ثم 2019.

وأوضحت الوثيقة أن مصر حلّت في المركز الرابع عالمياً بين مستوردي الأسلحة الإيطالية، خلف الكويت وقطر وألمانيا، حيث تعددت مشترياتها بين مجموعة من أكبر الشركات التصنيع الإيطالية، على رأسها شركة «اليونارادو» التي تم الاتفاق معها أخيراً على شراء 24 طائرة تدريب من طراز «إم-346» بقيمة إجمالية تتراوح بين 370 و400 مليون يورو. كما أن الشركة ذاتها ستورد لمصر 32 مروحية من طراز «أغوستا-ويستلاند-149»، والتي لم تحصل عليها مصر حتى الآن رغم طلبها في إبريل/نيسان الماضي بقيمة 400 مليون يورو، وكذلك شركات «بينيلي» و«إلكترونيكا» و«إيربنا» و«سيميل ديفيسا» و«أفيو» و«فيرتيلي». وتعليقاً على فحوى الوثيقة، قالت مصادر دبلوماسية مصرية إنه بات واضحاً أن رهان مصر الوحيد لإبقاء العلاقات طبيعية مع إيطاليا هو زيادة معدلات استيراد الأسلحة، إلى الحد الذي جعل بعض المصنعين الكبار، مثل شركة «فيركانتيري» المصنعة للفرقاطات متعددة المهام «فريم» تفضل أن تبيع للقاهرة قطعتين كانت قد أنتجتهما في الأساس لصالح البحرية الإيطالية. وبلغ سعر القطعتين 1,1 مليار يورو، ويمثل شراؤهما المرحلة الأولى من صفقة تسليح قياسية بدأ التفاوض بشأنها مطلع العام الحالي، ربما تصل قيمتها الإجمالية إلى 11 مليار يورو. وأضافت المصادر أن التواصل المصري مع دوائر وأحزاب مختلفة من مكونات حكومة جوزيبي كونتي يوضح وجود خلاف بين الحزب الديمقراطي وحركة الخمسة نجوم حول تطوير التعاون العسكري بين البلدين. لكن وزيري الدفاع والمالية وعضوي الحزب الديمقراطي لوريتزو جبريني وروبرتو جليتيري يدعمان بشدة استمرار اعتماد صفقات التسليح لضمان إرضاء المصنعين وزيادة الدخل القومي، من دون الاعتناء بالملاحظات الحقوقية والإنسانية والقانونية والأمنية التي يبديها وزراء آخرون، وكذلك رئيس مجلس النواب روبرتو فيكو، الذي جدد منذ أيام تهديداته باتخاذ إجراءات ضد مصر بسبب جمود التحقيقات في قضية ريجيني.

وأوضحت المصادر أن وزير الدفاع لوريتزو جبريني ليس فقط من المدافعين الأساسيين حالياً لاستمرار توريد الأسلحة لمصر، بل هو من المتحمسين لتوسيع التعاون بالتدريب والاستشافية وإرسال البعثات. وهو داعم أيضاً لأفكار المطروحة حديثاً لتحقيق شراكة طويلة الأمد بين الجيش المصري وبعض الشركات الإيطالية الكبرى لإنشاء مصانع بخطوط إنتاج جاهزة لصالح الشركات في مصر.

وسبق وقال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد» في يونيو/حزيران الماضي، إن شركة فيركانتيري كانت قد أجرت مباحثات سرية مبدئية مع وزارة الدفاع المصرية حول هذه الفكرة في العام 2018، لكن الأجواء المتوترة بين البلدين آنذاك على خلفية قضية ريجيني عرقلت استمرار المفاوضات. وأشار المصدر إلى أن التوقيت الآن أصبح مؤاتياً، بسبب التحسن الواضح في العلاقات بين الجانبين بسبب شراء مصر المكثف والمتصاعد للأسلحة الإيطالية، والمضي قدماً في إبرام الصفقة القياسية الجاري النقاش حول باقي بنودها الآن ما سيجعل القاهرة على رأس قائمة أكبر مستوردي السلاح في العالم في السنوات الأربع الأخيرة.

تزامنت قفزات التسليح الإيطالي لمصر مع مقتل ريجيني

شرق غرب

إيران: عنبر جديد لاجهزة الطرد في نطنز

قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحي (الصورة)، أمس الثلاثاء، إن بلاده بدأت في تشييد عنبر في «قلب الجبال» بالقرب من منشأة نطنز النووية، لإنتاج أجهزة طرد مركزي متطورة. والهدف من الورشة أن تحل محل عنبر داخل المنشأة دمره انفجار في يوليو/تموز الماضي، وصفته طهران بالتخريبي. وقال صالحي إنه «تقرر إنشاء عنبر أحدث وأوسع وأشمل بكافة المقاييس. لقد بدأ العمل».

(رويترز)

المعتقلة نازانين راتكليف تواجه اتهامات جديدة

أبلغت نازانين زاغاري راتكليف، الإيرانية البريطانية المسجونة في إيران منذ العام 2016، أمس الثلاثاء، بلائحة اتهام جديدة، صدرت بحقها. وذكر موقع تلفزيون «إرب نيوز»، أن «الغرفة الـ15 لمحكمة الثورة الإسلامية استدعت المعتقلة مع محاميها، لإخطارها بصدور لائحة اتهام جديدة» بحقها، من دون تقديم مزيد من التفاصيل.

(فرانس برس)

الهند والصين تتبادلان الاتهامات حول توتر لاداخ

تبادلت الهند والصين أمس الثلاثاء، الاتهامات بإطلاق النار، في مواجهة جديدة على حدودهما غرب الهيمالايا. وقال الجيش الهندي في بيان، إن جيش التحرير الشعبي الصيني حاول مساء الإثنين تطويق موقع هندي متقدم على خط السيطرة في قطاع لاداخ، مضيفاً أنه «عندما صدتهم القوات الهندية، أطلقوا بضع طلقات في الهواء». من جهتها، أكدت بكين أن الجنود الهنود اخترقوا الحدود غير الرسمية، وصوبوا النار باتجاه حرس الحدود الصيني.

(رويترز)

اليابان: انطلاق السباق رسمياً لخلافة آبي

أطلق الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان، أمس الثلاثاء، السباق لاختيار خليفة لرئيس الوزراء المستقيل شينزو آبي (الصورة)، مع تسجيل كبير أمناء مجلس الوزراء، سوغا يوشيهيدي، ووزير الدفاع السابق شيجيرو إيشيبا، ومسؤول سياسة الحزب فوميو كيشيدا، ترشيحهم رسمياً. واستبعد سوغا، الذي حصل على دعم التيارات الرئيسية في الحزب، إجراء انتخابات عامة مبكرة، قائلاً إن الحكومة الجديدة يجب أن تجعل أولويتها محاربة كورونا.

(فرانس برس)

سلطات بيلاروسيا تحتجز معارضة بارزة

أقدمت السلطات البيلاروسية، على اعتقال القيادية في المعارضة، ماريا كولبسنيكوفا، بعد فشل محاولة لطردها من البلاد. وذكرت وكالة «إنترفاكس» الأوكرانية، أن كولبسنيكوفا مزّقت جواز سفرها، كي لا يتسنى لمسؤولي الحدود الأوكرانيين السماح لها بعبور الحدود. وقال نائب وزير الداخلية الأوكراني أنطون جيراشينكو، إن مصير كولبسنيكوفا، التي كانت مفقودة في الساعات الـ24 الماضية، لا يزال مجهولاً، فيما أكد المسؤول في جهاز الحدود في بيلاروسيا، أنطون بيتشكوفسكي، أنها محتجزة.

(رويترز)

حاول الرئيس الأميركي دونالد ترامب رد الاعتبار لنفسه بعد ما نشرته «ذا أتلانتك» عن إهانته للجيش، لكن تصريحاته الجديدة حول قيادات البنتاغون صبّت الزيت على النار، فيما تعد أسهم تأييده لدى العسكريين منخفضة، مقارنة بجو بايدن

معركة جديدة قد تضر بحظوظه الانتخابية

ترامب يوجه سهامه ضد البنتاغون

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعد أيام قليلة على صدور تقرير لمجلة «ذا أتلانتك»، نقلت فيه عن مصادرها الخاصة إهانة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لجنود بلاده الذين قاتلوا خلال الحرب العالمية الأولى، لم يتوان ساكن البيت الأبيض الجمهوري، عن اتهام قادة الجيش الأميركي، بالارتهان لشركات السلاح المتعطشة للحروب. هذا الاتهام، أطلقه ترامب أول من أمس الإثنين، من البيت الأبيض، حين قرّر بشكل مفاجئ عقد مؤتمر صحافي، وضعته الصحافة الأميركية في خانة محاولة سرقة الأضواء من جولة كانت تقوم بها كامالا هاريس، مرشحة منافسه في الرئاسيات جو بايدن، لمنصب نائب الرئيس، في ولاية ويسكونسن، فيما كان بايدن نفسه يزور ولاية بنسلفانيا، التي تنتظر سباقاً محموماً بين الرجلين في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وللمفارقة، سرق ترامب الأضواء أيضاً من نائبه مايك بنس، الذي كان مقدراً لزيارته إلى ويسكونس، أن تحول الولاية إلى ساحة استعراض بينه وبين هاريس، في محاولة لكسب العمال البيض للحزب الجمهوري، والسود إلى جانب المرشح الديمقراطي ونائبته. إلا أن ترامب اختار القيام باستعراضه الخاص، خلال المؤتمر الصحافي، واصفاً منافسه للرئاسيات بـ«الغبي»، لكنه أثار الجدل خصوصاً بهجومه على قادة البنتاغون، بعدما لمح إلى أن رواية «ذا أتلانتك»، التي نفاها بشكل قاطع، هي من صنعهم.

ولاحقاً أصدر البيت الأبيض توضيحاً حول تعليقات ترامب المرتبطة بالبنتاغون، لكن ذلك كلّه لم يمنع التكهن السهل بمدى التخبط الذي تعيشه حملة الرئيس، وهوس الأخير بإرضاء قاعدته بأي ثمن، ولو بفتح معركة قد تبدو غير ضرورية مع قادة الجيش. وهي معركة كانت بدأت منذ أن رفضت هذه القيادة التدخل لقمع الحراك المناهض للعنصرية في البلاد، والذي أجج في بعض الأحيان أعمال عنف. وكان البنتاغون أبدى أخيراً حياده تجاه مسألة نتائج الانتخابات، واستبعد كلّياً فرضية تدخله لصالح أي من المرشحين، إذا ما حاول أحدهما الطعن في نتائج الانتخابات، تاركاً للدستور الأميركي مهمة حسم الموقف. أما موقف ترامب، الذي ربطه أول من أمس مجدداً، بـ«الحروب الطويلة» التي يريد إخراج الولايات المتحدة منها، وبـ«تيار العولمة بارد القلب»، الذي يعيش على الحروب، وبضرورة عودة الجنود الأميركيين إلى ديارهم، فهو موجه خصوصاً إلى قاعدته التي كان وعدها بالانسحاب من الحروب الخارجية. وقال ترامب للصحافيين «أنا لا أقول إن القيادة العسكرية واقعة في حبّي، بل الجنود»، وذلك فيما أظهر استطلاع للرأي أن حجم التأييد الذي يحظى به الرئيس الجمهوري

يسعى ترامب لسرقة الأضواء من خصمه الديمقراطي (درو انغيرير/Getty)

> وصف الرئيس بايدن بالغبي وهاريس بالليبرالية جداً

لدى العسكريين أدنى مقارنة بحجم تأييدهم لبايدن. ومنتقداً القادة العسكريين في الجيش الأميركي، قال الرئيس «إنهم لا يريدون فعل شيء، سوى شنّ الحروب، كي تبقى كل هذه الشركات الرائعة، التي تصنع القنابل، والمقاتلات الحربية، وكل شيء آخر، راضية وسعيدة»، من دون أن يذكر اختياره هو نفسه لوزير الدفاع مارك إسبر، الذي شغل في السابق منصباً تنفيذياً في شركة «رايثيون» المتخصصة في صناعة الأنظمة الدفاعية.

وفي رسالة أخرى لقاعدته، ذهب الرئيس إلى حدّ التلويح بإمكانية الانفصال اقتصادياً عن الصين، في تنافس واضح مع خصمه على كسب ود الطبقة العاملة الأميركية، والشركات والأعمال الصغيرة. وفي هذا الوقت أيضاً، كان بايدن يلتقي نقابات عمالية وعمالاً سودا، وهم يشكلون قاعدة مهمة للحزب الديمقراطي.

وتبادل ترامب وبايدن أول من أمس، الانتقادات الحادة مع دخول السباق الرئاسي مرحلته الأخيرة، إذ وصف الرئيس الجمهوري خصمه الديمقراطي بأنه «غبيّ»، وطالبه بالاعتذار لخطابه المناهض للقاحات، ليردّ نائب الرئيس السابق بالقول إنّ سيد البيت الأبيض يفتقر إلى «جرأة» التصدّي لجائحة كوفيد 19. وفي حين توجّه بايدن وهاريس إلى بنسلفانيا وويسكونسن المتأرجحتين، عقد ترامب مؤتمراً صحافياً مفاجئاً في البيت الأبيض جدّد فيه طرح إمكان التوصل إلى لقاح مضاد للوباء بحلول موعد الاستحقاق الرئاسي، وهو ما يستبعده خبراء كثر، متهماً خصمه والديمقراطيين بإقحام السياسة في موضوع اللقاح. وشنّ ترامب هجوماً عنيفاً على هاريس، قائلاً إن «بايدن وزميلته الليبرالية للغاية، الأكثر ليبرالية في الكونغرس بالمناسبة، ليسا كفوءين في رأيي، سيدمران هذا البلد وهذا الاقتصاد. يجب أن يعتذرا فوراً عن الخطاب الطائش المناهض للقاحات، هذا موجه لدور العلم».

وكانت هاريس أكدت في نهاية الأسبوع الماضي عدم ثقتها بما يقوله ترامب بشأن مدى سلامة وفعالية اللقاح الذي يتحدث عنه. وتغنّى ترامب بتسارع وتيرة خلق فرص العمل بعد فقدان عشرات ملايين الوظائف، مشدداً على أن الولايات المتحدة في طريقها لتخطّي الجائحة، متهماً بايدن بـ«محاولة إلقاء بلادنا في أحضان الفيروس، وإلقاء عائلاتنا في أحضان غوغائية اليساريين».

في ظلّ كل ذلك، لم يكن مفاجئاً أول من أمس، تنظيم أنصار ترامب، ومعظمهم من اليمين المتطرف، وبعضهم مسلّح وبزيّ عسكري، مواكب سيارة في ضواحي مدينة بورتلاند في ولاية أوريغون، وهي المدينة التي شهدت أخيراً أعمال عنف احتجاجاً على قمع الشرطة، ما يثير الخشية من احتدام هذا النوع من المسيرات والمواكب، والأخرى المضادة، مع اقتراب موعد الانتخابات.

من جهته، ذهب بايدن بعيداً في مهاجمته الرئيس الجمهوري، معتبراً أنه «غير أميركي»، في معرض رده على ما ذكرته «ذا أتلانتك» عن إهانة الجنود. وفي بنسلفانيا، مسقط رأسه، التقى المرشح الديمقراطي قياديين نقابيين، كما عقد اجتماعاً مع قادة الاتحاد الأميركي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية، حيث قال عن الرئيس إن «أصدقاءه الأغنياء يعتبرونه رائعاً، لكن بقيتنا لا تعتبره كذلك».

ولا تزال الاستطلاعات تظهر تقدّم بايدن بثبات على ترامب الذي، على غرار منافسه، يركّز بشكل متزايد على ولايات الغرب الأوسط الأساسية، مثل ويسكونسن التي يتوقّع أن تشهد سباقاً محموماً. ويعتقد مراقبون أن توجّه هاريس إلى ويسكونسن، يمكن أن يشكل عاملاً مؤثراً في السباق، نظراً إلى أن نسبة مشاركة السود في الانتخابات في هذه الولاية تراجعت في العام 2016. وكان ترامب استبق زيارتها، باتهامها بوضع «أجندة بيئية راديكالية» للولاية المعروفة بتوليد الطاقة من الفحم الحجري.

بولتون يبرّئ الرئيس

نفى مستشار الرئيس السابق للأمن القومي، جون بولتون، ما نشرته «ذا أتلانتك» حول إهانة دونالد ترامب، خلال زيارة له لفرنسا، جنود بلاده الذين قتلوا في الحرب العالمية الأولى. ورافق بولتون ترامب في الزيارة. وقال أخيراً لـ«فوكس نيوز»، إن الخبر غير صحيح، مضيفاً أن «الحكاية تتعلق بما إذا كان المطر يمنع الرئيس من زيارة مقبرة أين مارن التي تضم رفات الجنود الأميركيين أم لا»، وأن الأخير لم يصف هؤلاء الجنود بالفاشلين.

الحدث

دعوة لتحقيق شفاف بتسميم نافالني

> تزايدت الضغوط على موسكو من أجل فتح تحقيق بالتهامها بتسميم المعارض الروسي أليكسي نافالني، فيما دعت روسيا لعدم ربط الملف بمشروع خط الغاز «نورد ستريم 2»

دخلت الأمم المتحدة على خط تسميم المعارض الروسي أليكسي نافالني، مطالبة موسكو بإجراء أو التعاون مع تحقيق شامل ومحايد بشأن اتهام برلين لها باستخدام غاز الأعصاب «نوفيتشوك» لتسميم المعارض، فيما شددت وزارة الخارجية الروسية على ضرورة النأي بمشروع خط الغاز «نورد ستريم 2» عن الحسابات السياسية. والهجوم على نافالني، الذي أعلنت ألمانيا، أول من أمس، أنه استفاق من الغيبوبة، هو الأحدث ضمن سلسلة طويلة من محاولات اغتيال طاولت معارضي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وتحدثت برلين، الأسبوع الماضي، عن «أدلة قاطعة» على أن نافالني تعرّض للتسميم بغاز «نوفيتشوك»، الذي اتهمت لندن موسكو بأنها استخدمته أيضاً لتسميم العميل السابق سيرغي سكريبال في 2018.

ودعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه، أمس الثلاثاء، موسكو لإجراء أو التعاون مع «تحقيق شامل وشفاف ومستقل ومحايد» بشأن الهجوم المفترض بغاز «نوفيتشوك» الذي تعرّض له نافالني. وقالت، في بيان، إن «عدد حالات التسمم، أو غير ذلك من الاغتيالات المستهدفة لمواطنين روس، حالياً وسابقاً، سواء ضمن روسيا نفسها أو على أراضٍ أجنبية على مدى العقدين المنصرمين يثيرُ القلق البالغ». وشددت على أنه «يتحتم على السلطات الروسية التحقيق بشكل كامل بشأن الجهة المسؤولة عن هذه الجريمة، التي تعد خطيرة للغاية، وارتكبت على الأراضي الروسية».

وفيما قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنه ليس في وضع يسمح له بتوجيه اتهامات مباشرة إلى موسكو في هذه القضية، أشارت باشليه إلى أن المواد المستخدمة معقدة ويصعب الحصول عليها. وقالت «هذا يثير العديد من الأسئلة. لماذا استخدام مواد مثل هذه؟ من يستخدمها؟ كيف حصلوا عليها؟».

وأوضحت أنه قبل أن يتعرض نافالني للتسميم المفترض، تعرض مراراً للمضايقة والاعتقال والاعتداء، إما من قبل السلطات أو من قبل مهاجمين مجهولين. وقالت «من الواضح أن نافالني كان شخصاً بحاجة إلى حماية الدولة، حتى لو كان شوكة سياسية في خاصرة الحكومة». وأضافت «ليس كافياً إنكار تعرضه للتسمم، واستبعاد الحاجة إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل وحيادي وشفاف في محاولة الاغتيال هذه».

وكانت لندن قد طالبت موسكو أيضاً بإجراء تحقيق شفاف بموضوع تسميم نافالني. وأعلن وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، مساء أول من أمس، أن الوزارة استدعت السفير الروسي لدى بريطانيا أندريه كيلين «لتعرب له عن القلق العميق لتسميم نافالني». وأضاف راب، في تغريدة، أن «استخدام سلاح كيميائي محظور أمر مرفوض تماماً، وعلى روسيا أن تجري تحقيقاً تاماً وشفافاً». وأعلنت الخارجية البريطانية، في بيان، أن لندن تعتزم العمل مع «شركائها، وبينهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، للمطالبة بمحاسبة من ارتكبوا» عملية التسميم.

ودعت وزارة الخارجية الروسية، أمس الثلاثاء، إلى النأي بمشروع «نورد ستريم 2» عن الحسابات السياسية. وقال نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو، في تصريح صحافي، إن «الوضع مع المدون الروسي أليكسي نافالني يجب ألا يؤثر على نورد ستريم 2»، مشدداً على «ضرورة أن يظل المشروع خارج السياسة». وأضاف: «نسمع كل هذه التصريحات، التي يتم الإدلاء بها. لكن موقفنا معروف جيداً: إنه مشروع اقتصادي، يجب أن يظل خارج السياسة، لأنه يعزز أمن الطاقة في أوروبا نفسها، ويخلق منصة لتطوير التفاعل الاقتصادي. نحن ننطلق من حقيقة أنه يجب إيلاء أولوية للمصالح».

وتعليقا على دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أخيراً، لأوروبا إلى التخلي عن مشروع خط الغاز الروسي بسبب تسميم نافالني، قال غروشكو: «بالنسبة لتصريحات المسؤولين الأميركيين، فإنها لا تحمل شيئاً جديداً، فهم يبذلون جهوداً باستمرار، وبشكل منهجي ضد نورد ستريم. لكن يبدو لنا أنه يجب على أوروبا في نهاية المطاف أن تجد القوة لإعلان مصالحها القومية إذا كانت لا تريد أن تكون في وضعية تبعية». يشار إلى أن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أعلن، الأحد الماضي، أن رد الفعل الروسي يمكن أن يحدد ما إذا كانت ألمانيا ستغير دعمها طويل الأمد لخط «نورد ستريم 2».

(العربي الجديد، فرانس برس)

■ ليبيا للشباب الليبي، والمستقبل سيبشر بالخير لا محالة. فلنصمد أمام أكاذيب الإرهابيين القتلة، الذين يتغذون من دماء الأبرياء، ولا يرتاح لهم بال حتى يروا الدمار والقتلى من حولهم #ليبيا

■ أنتم تحمون حفتر.. ولا تحمون الليبيين اللي دفنهم حفتر أحياء، مصلحة مصر مع الحكومة الشرعية... حكومة الوفاق، لا تضيعوا قوة مصر بالغلط لأن كفة الباطل دائما خاسرة وهذا وعد من رب العالمين دائماً نقول زهق الباطل ودائماً عصابات المهزوم حفتر زاهقة #ليبيا #مصراته

■ المتحاورون في المغرب من يمثلوا حد يعرفهم!! كلام وصور وعصير وفي الأخير يرجعولنا نفس البضاعة المنتهية الصلاحية . اليوم #ليبيا في هاوية المرض والفقر ومخلفات الحرب والسيطرة الأجنبية، حوارتكم الغبية سبب دمارنا #الصخيرات

■ #صباح_الخير في وطن نعيش فيه بلا حقوق وبلا مسؤولين... بل مجرد لصوص وأمراء حرب #ليبيا

■ #السودان بتغرق وسورية بتحترق وفلسطين متدنسة وبتعاني والعراق منكوب... مين السبب وليش.. الخذلان من النفوس الردية لرضعانة ومتشربة الحرام

■ #السودان الآن بحاجة إلى وقفة قوية إغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية الطبية والغذائية وغيرها من الاحتياجات الضرورية أما الشعارات فهي لا تغني ولاتسمن

■ لو كانت البشرة بيضاء لتحركت كل دول العالم لمدِ يد العون لهم، أزمة وتعدي الله يكون بعونكم ويحفظكم من كل مكروه #السودان_تغرق

■ وكل ما فيك يا سوريتي قد احترق بشر وحجر وشجر، الله يحرق قلبك يا بشار متل ما حرقت قلوبنا #سوريا_تحترق

■ #سوريا_تحترق!! ما الغريب في ذلك!؟ تسع سنوات و نحن نُطعَن ونُخنَق ونُحرَق ونُشرَّد ونُذبَحُ ونُباعُ ونُشترى.. ما جدوى دموع اليوم؟ تابعوا أو اقفزوا فوق الخبر فنحن شعوب تؤمن بقضاء الله فلماذا الحذر؟ ستلتهمكم تلك النيران التي ساعدتم على إضرامها في أجسادنا